آراء الزمخشري النحوية في نظر ابن أبي الربيع القرشيّ
من خلال كتابه (البسيط)

د. رياض رزق الله منصور أبو هولا
جامعة طيبة بالمدينة المنورة

آراء الزمخشري النحوية في نظر ابن أبي الربيع القرشيّ من خلال كتابه (البسيط)

د. رياض رزق الله منصور أبو هولا
جامعة طيبة بالمدينة المنورة

ملخص البحث:

هذا بحث بعنوان (آراء الزمخشري النحوية في نظر ابن أبي الربيع القرشيّ من خلال كتابه البسيط)،وذلك في كتابه البسيط،وتعود أهميته إلى الجمع بين علمين من أعلام العربية بشكل عام،والنحو بشكل خاص،ويهدف إلى بيان موقف ابن أبي الربيع من آراء الزمخشري؛ ولذا فقد عمدت إلى جمع تلك المواقف،ومن ثم قمت بتجليتها،وبينت آراء العلماء فيها،ورجحت ما رأيته صوابًا من وجهة نظري . واستوى البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين؛ مبحث في الاعتراضات، ومبحث جعلته في الموافقات. ضم المبحث الأول مجموعة من المسائل وهي : تقديم نائب الفاعل على رافعه،وقوع المبتدأ جملة،وقعد بمعنى صار،والرابط في جملة الحال الاسمية،وحالات إعراب اسم الله تعالى بعد حذف حرف القسم،ومجيء الحال المؤكدة لمضمون جملة بعد الجملة الفعلية.وضم المبحث الثاني مسألتين،وهما : حد المثنى،وحذف جواب القسم،من ثم خاتمة بيَّنت فيها أهم النتائج،ويظهر من خلال هذا البحث أن ابن أبي الربيع رجح ما ظهر له من أقوال،وكان موافقًا للأغلبية في المسائل المذكورة ،وأخيرًا قائمة المراجع.

تقدمة:

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان، وأنزل كتابه المحكم في أساليبها الحسان، والصلاة والسلام على أفضل العرب لهجة، وأصدقهم حجة، وأقوم الدعاة إلى الحق محجة، وعلى آله الأمجاد، وصحبه الذين فتحوا البلاد، ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد... أما بعد:

فإنّ من نعمة الله على الإنسان أن وهبه عقلًا مميزًا ناقدًا، يستطيع من خلاله النظر إلى الأمور، ويقف منها موقف المتعلم، أو المستنبط، أو الموافق، أو الرافض، أو الناقد، أو غير ذلك من المواقف، إذ البشر ليسوا سواء، بل إن سمة الاختلاف جليَّة فيهم ﴿وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [1]، وهذه السمة سمة عظيمة إذا سارت ضمن المسار الصحيح في أدب الاختلاف، ولم تجنح إلى الهوى والضلال.

ولما كان علماء النحو على هذه الصورة من الاختلاف، ظهرت العديد من المدارس النحوية، والآراء المستقلة، وراح العلماء ينتقدون، ويعترضون كلما رأوا لذلك موضعًا، مستدلين بما لديهم من حجج على ما ذهبوا إليه.

ويعد الزمخشري (٥٣٨هـ) علمًا موسوعيًا،حوت كتبه أصنافًا مختلفة من العلوم، وله آراؤه الساطعة في سماء العربية، ولذا كان من الطبيعي أن يترك أثره في أغلب المؤلفات من بعده، ومن تلك الكتب (البسيط في شرح جمل الزجاجي) للعلامة ابن أبي الربيع القرشي(٦٨٨هـ)، وهو العالم البارز المحقق، فقد عمدت إلى البحث عن موقف ابن أبي الربيع من الزمخشري من خلال هذا الكتاب، وتعود أهمية هذا البحث أيضًا إلى كون العديد من المسائل التي وقف عندها ابن أبي الربيع تعد من آراء الزمخشري التي حملها

---

(١)سورة هود :آية ١١٩.

واشـتهر بهـا، و فـي هـذا فائـدة تمكننـا مـن الوقـوف علـى آراء النحـاة فيهـا، وتكـشف لنـا المذهب الراجح من المرجوح، وزيادة على أنَّ هذا الموضوع لم يدرس من قبل، على حد اطلاعي .

واسـتوى البحـث فـي مقدمـة، وتمهيـد، ترجمـت فيـه للعـالمين الجليلـين، ومبحثـين ؛ مبحـث فـي الاعتراضات، ومبحـث جعلتـه فـي الموافقـات مـع كـون ابـن أبـي الربيـع وافـق الزمخـشري فـي مـسألة و سـكت فـي الثانيـة ولـم يبـد رأيـه فيهـا . وضـم المبحـث الأول مجموعة من المسائل وهي : تقديم نائب الفاعل على رافعه، ووقوع المبتدأ جملة، وقعد بمعنى صار، و الرابط في جملة الحال الاسمية، ومجيء الحال المؤكدة لمضمون جملة بعـد الجملـة الفعليـة، وحـالات إعـراب اسـم الله تعـالى بعـد حـذف حـرف القـسم. وضـم المبحث الثاني مطلبين، وهما : حد المثنى، وحـذف جـواب القـسم، من ثم خاتمـة، وأخيـرًا قائمة المصادر والمراجع .

وكان منهج البحث متسمًا بما يأتي : التقديم للمسألة، ومن ثم ذكر نص موقف ابن أبي الربيع من الزمخشري، ثم العودة إلى كتب الزمخشري، ومحاولة إيجاد ما يشير إليه الكلام، ومناقشة المسألة من خلال كتب النحو المختلفة، وتبيين آراء العلماء فيها، وأخيرًا ترجيح ما غلب الظن بأنه الصواب، وختم البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها.

الزَّمَخْشَرِي[1](٤٦٧ – ٥٣٨)

أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد، الزمخشريّ جار الله. الإمام، المفسر، النحوي، اللغوي، الأديب، الشاعر، العالم العارف، الحاوي لعلوم شتى. ولد بزمخشر من ضواحي خوارزم، سنة أربعمائة وسبع وستين، كان معتزلي المذهب. سافر إلى مكة وجاور بها زمانًا، فصار يقال له: جار الله لذلك، وأصبح هذا اللقب علمًا عليه. له تصانيف عديدة في صنوف المعرفة المختلفة، ففي تفسير القرآن الكريم ألف كتابه الكشاف، الذي وصف بأنَّه لم يصنَّف قبله مثله. وفي تفسير الحديث صنف كتاب الفائق، وله في اللغة كتاب أساس البلاغة، أمّا في النحو فقد صنف كتبًا كثيرة منها: المفصل، وقد اعتنى بشرحه خلق كثير، والأنموذج، والمفرد، والمؤلَّف، وله في الأمثال: المستقصي في أمثال العرب. كما أن له كتبًا في علم الفرائض، والأصول، والفقه، والأمالي. توفي بقصبة خوارزم (الجرجانية من قرى خوارزم) ليلة عرفة، سنة خمسمائة وثمان وثلاثين.

ابن أَبي الرَّبيع القرشي[2](٥٩٩ - ٦٨٨ هـ)

هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله. الإمام أبو الحسين ابن أبي الرّبيع القرشيّ الأمويّ العثمانيّ الإشبيليّ، إمام أهل النَّحو فِي زمانه، ولد في رمضان سنة تسع وتسْعين وخمسمِائة، وقرأ النَّحو على عدد من العلماء، منهم الشلوبين، وجاء إِلى سبتة لما استولى الفرنج على إشبيلية، وأقرأ بهَا النَّحْو. ولم يكن فِي طلبة الشلوبين

(١) انظر ترجمته في: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٩٠/١–٢٩١، والحموي، معجم الأدباء: ٢٦٨٧/٦–٢٦٨٩، و ابن خلكان، وفيات الأعيان: ١٦٨/٥–١٧٣، والذهبي، سير أعلام النبلاء: ١٧/١٥–١٨، والفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٩٠/١–٢٩١، والسيوطي، بغية الوعاة: ٢٧٩/٢–٢٨١، والزركلي، الأعلام: ١٧٨/٧.

(٢)انظر ترجمته في: السيوطي، بغية الوعاة: ١٢٥/٢–١٢٦، والكتاني، فهرس الفهارس: ٤٤٤/١، والزركلي، الأعلام: ١٩١/٤.

أنجب منه. أخذ عنه خَلق كثير، وروى عنه جماعة؛ منهم بالإجازة أبو حيَّان. مَاتَ سنة ثمان وثمانين وستمائَة، من كتبه : شرح كتاب سيبويه، و شرح الجمل، و الإفصاح في شرح الإيضاح، والملخص– وهما مطبوعان– والقوانين النحوية ، وكلها في النحو.

* * *

المبحث الأول : الاعتراضات

المسألة الأولى :تقديم نائب الفاعل على رافعه .

إنّ النحو العربي يقوم على أساس العمل النحوي، وهذا العمل يظهر بتأثير العامل على المعمول، فعُلم أن المرفوع لا يكون كذلك إلا إذا سُبِق برافع، ويؤكد ابن جني هذا الأصل فيقول : " وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه "[1]، إلا أنَّ ثمة خلاف بين النحويين في جواز تقدم الفاعل على رافعه، إذ منعه البصريون، وأجازه الكوفيون [2]، وهذه المسألة ترتبط بها؛لأن ما يثبت للفاعل من أحكام يثبت لنائبه، وقد استدل الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه بقول الزبَّاء :

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أمْ حَدِيدا[3]

إذ رويت كلمة (مشيها) بالرفع .

وجعل البصريون هذا البيت من باب الضرورة [4]، وتأوله بعضهم على أن (مشيُها) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: ما للجمال مشيها (ظهر) وئيداً، أو (ثبت) وئيدًا. فحذف الخبر واكتفى بالحال[5]، أو أنَّ (مشيُها) بدل من الضمير في (للجمال) ؛لأنه في موضع خبر المبتدأ

---

(١) الخصائص : ٣٨٥/٢.

(٢) انظر: ابن عصفور، شرح الجمل : ١٥٩/١، و ابن مالك، شرح التسهيل: ١٠٨/٢، و ابن هشام، مغني اللبيب : ٧٥٧-٧٥٨، و أوضح المسالك : ٨٠/٢، والسيوطي، همع الهوامع : ٥٧٦/١ .

(٣) الرجز في: الزجاجي، الأمالي: ١٦٦، و ابن عصفور، شرح الجمل: ١٥٩/١، و ابن مالك، شرح التسهيل: ١٠٨/٢، و ابن هشام، المغني: ٧٥٨، وابن عقيل، المساعد: ٣٨٧/١.

(٤)التصريح بمضمون التوضيح: ٣٩٧/١.

(٥) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١٠٨/٢، وابن هشام، المغني: ٧٥٨.

الذي هو (ما) [1]. بيد أنَّ هذا الأخير فيه ما فيه؛إذ إنَّ (الجمال)اسم جامد، فكيف يحتمل ضميرًا[2]؟

وبالبحث عن شواهد لمسألة تقدم نائب الفاعل على رافعه، لا أجد في كتب النحو شواهد على هذه المسألة –على حد اطلاعي –إلا ما ذهب إليه الزمخشريّ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[3]، وفي هذا يقول ابن أبي الربيع : " و ذهب الزمخشريّ في التفسير إلى أنَّ مسئولًا مبنيٌّ لـ(عنه)، وأنَّه بمنزلة قولك : سلْ عن هذا، وما ذكرته يرد هذا القول " [4]. ويقول في موضع آخر : " وفي (مسئول) ضمير، وهو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، و(عنه) في موضع نصب، ولا يجوز أن يكون (عنه) في موضع رفع؛لأنَّ ما يسند إليه الفعل لا يجوز تقديمه عليه، فلا تقول : بزيدٍ مُرَّ، تريد : مُرَّ بزيد، وإذا قلت : زيدٌ ضُرِبَ، فليس زيد هو الذي أسند إليه الفعل، إنما هو مبتدأ، والذي أسند إليه الفعل ضمير مستتر، يظهر في التثنية والجمع، فتقول:الزيدان ضربا، والزيدون ضربوا، وهذا مما غلط فيه الزمخشري؛فجعل (عنه) في هذه الآية مفعولًا لم يسمَّ فاعله لـ(مسئولًا)، ولا أعلم أحدًا قاله ولا أجازه " [5].

و بالوقوف مع كلام ابن أبي الربيع السابق، يظهر أنه يعارض الزمخشري فيما ذهب إليه، بناءً على الأسباب الآتية:

أولًا : إنَّ القياس في اللغة يقتضي تأخر المرفوع عن رافعه.

ثانيًا : لا يجوز تقدم المسند إليه على المسند في الجملة الفعلية، وإذا تقدم فهو مبتدأ وليس فاعلًا.

---

(١) انظر: ابن عصفور، شرح الجمل: ١/ ١٦٠.

(٢) وهذا خلافًا للكوفيين، إذ يجوز لديهم أن يتحمل الاسم الجامد ضميرًا، انظر: المرادي، توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك، ١/ ١٦٤و٤٧٧، وشرح الأشموني، ١/ ١٨٧، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، ١/ ١٩٩.

(٣) سورة الإسراء:آية٣٦.

(٤) البسيط : ٢/ ٩٧٢، وسنذكر رده في موضع لاحق.

(٥) السابق : ١/ ٥٦١.

ثالثًا : يظهر خطأ من قال بهذا عند إسناد الفعل إلى ضمير المثنى، أو الجمع؛إذ يعرب الاسم المتقدم (الفاعل في المعنى) مبتدأ، والضمائر هي فاعل الفعل .

ونص الزمخشري في هذه المسألة قوله : " و (عَنْهُ) في موضع الرفع بالفاعلية ، أي:كل واحد منها كان مسئولًا عنه، فمسئول : مسند إلى الجار والمجرور ، كالمغضوب في قوله: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾[1] .

لقد انقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين؛فمنهم من اعترض على الزمخشري فيما ذهب إليه ، كابن عطية، وجعل الأمر من باب حذف مضاف، فالتقدير: عن أعمالها مسؤولًا[2] و القرطبي[3]، وأبو حيان [4]، والسمين الحلبي[5]، وابن هشام[6]، والأشموني[7]، وخالد الأزهري[8]، و محيي الدين درويش [9]. ومنهم من تبع الزمخشري كالنسفي[10]، والطاهر بن عاشور [11].

و ذكر المعترضون عددًا من الاحتمالات الإعرابية لهذه الآية، وقد جمعها أبو السعود المفسر بقوله : " أي: كان كلٌّ من تلك الأعضاء مسئولًا عن نفسه، على أنَّ اسم كان، ضميرٌ يرجِعُ إلى (كل) ، وكذا الضميرُ المجرورُ، وقد جُوّز أن يكون الاسمُ ضميرَ (القافي)[12] بطريق الالتفات، إذ الظاهرُ أن يقال: كنتَ عنه مسئولًا [13]، وقيل الجارُّ

---

(١) سورة الفاتحة : آية ٧ ، وانظر: الكشاف ٦٢٣/٢.
(٢)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ٤٥٦/٣ .
(٣) تفسير القرطبي : ٢٦٠/١٠.
(٤) البحر المحيط : ٤٩/٧.
(٥) الدر المصون: ٣٥٤/٧.
(٦) مغني اللبيب: ٧٦٩، وأوضح المسالك : ١٢٢/٢.
(٧) شرح الأشموني: ٤٢١/١.
(٨) التصريح بمضمون التوضيح : ٣٢٥/١.
(٩) درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، إعراب القرآن وبيانه: ٤٤١/٥-٤٤٢. وقد وصف هذا الرأي بأنه سهو من الزمخشري يجل عنه، كما رفض الرأي القائل بأنَّ نائب الفاعل هو ضمير المصدر .
(١٠) مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٢٥٧/٢.
(١١) التحرير والتنوير : ١٠٢/١٥.
(١٢) يقصد الفاعل من قوله (ولا تقف) أي: لا تتبع بقول ولا عمل ما لا تعلم، ولا تقل رأيت كذا وأنت لم تر، ولا سمعت كذا وأنت لم تسمع، فأنت مسؤول عن هذه الجوارح – والله أعلم –.
(١٣) انظر هذا الرأي عند : أبي حيان، البحر المحيط، ولم يسنده لنفسه بل قال : وقيل : ٤٩/٧، وابن هشام، مغني اللبيب : ٧٦٩، وأوضح المسالك : ١٢٢/٢، وقد تبع أغلب المعترضين هذا الرأي .

والمجرور في محل الرفع، قد أُسند إليه مسئولًا، معللاً بأن الجارَّ والمجرور لا يلتبس بالمبتدأ، وهو السببُ في منع تقديمِ الفاعلِ، وما يقوم مقامَه... ويجوزُ أنْ يكونَ مَنْ باب الحذف على شريطة التفسير[1]، ويحذف الجارّ من المفسر، ويعود الضميرُ مستكناً، كما ذكرنا في قوله تعالى:﴿ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾[2]، وجُوّز أن يكون مسئولًا مسندًا إلى المصدر المدلولِ عليه بالفعل، وأن يكون فاعلُه المصدرَ، وهو السؤالُ، و(عنه) في محل النصب... وجُوز أنْ يكونَ اسمُ كانَ، أو فاعله ضميرَ (كل)، بحذف المضافِ[3]، أي : كان صاحبه عنه مسئولًا، أو مسئولًا صاحبُه " [4].

أما حجج المانعين، فهي تلك الحجج التي قال بها ابن أبي الربيع سابقًا. وقد رد أبو حيان على الزمخشري، بأن العلماء أجمعوا على عدم جواز تقديمِ القائم مقامَ الفاعل، إذا كان جارًا ومجرورًا، وأن قوله تعالى (غير المغضوب عليهم) ليست كقوله (عنه مسئولًا)، وفي هذا يقول : " وهذا الذي ذهب إليه،من أن (عنه) في موضع الرفع بالفاعلية، ويعني به أنه مفعول لم يسم فاعله، لا يجوز،لأن الجار والمجرور، وما يقام مقام الفاعل من مفعول به، ومصدر، وظرف بشروطهما ، جار مجرى الفاعل، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه، فكذلك ما جرى مجراه، وما أقيم مقامه... وقد حُكي الاتفاق من النحويين، على أنّه لا يجوز تقديم الجار والمجرور، الذي يقام مقام الفاعل على الفعل... فليس عنه مسئولًا كالمغضوب عليهم، لتقدم الجار والمجرور في(عنه مسؤولًا)، وتأخيره في (المغضوب عليهم)"[5].

---

(١) هذا رأي الرضي، انظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٢١/١، وتابعه النيسابوري في تفسيره : ١٠٥/٥.

٢ سورة هود:آية ١٠٣.

(٣) انظر هذا الرأي عند : ابن عطية، المحرر الوجيز: ٤٥٦/٣، و تفسير القرطبي : ٢٦٠/١٠.

(٤) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١٧٢/٥.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط :٤٩/٧.

ويبيّن ابن هشام أنَّ توجيه الآية هنا توجيه دلالي، ولا يكون التوجيه على ظاهر اللفظ، فيقول : " وَفِي الْآيَة حذف مُضَاف، وإضمار لما دلّ عَلَيْهِ الْمَعْنى لَا اللَّفْظ، أي : إنَّ كل أفعَال هَذِه الْجَوَارِح، كَانَ الْمُكَلف مسؤولًا عَنهُ، وَإِنَّمَا قَدرنَا الْمُضَاف؛ لِأَن السُّؤَال عَن أفعَال الْحَواس، لَا عَن أنْفسهَا، وَإِنَّمَا لم يقدر ضمير (كَانَ) رَاجعًا لـ(كل)؛لِئَلَّا يَخلُو مسؤولًا عَن ضمير، فَيكون حِينَئِذٍ مُسْندًا إِلَى عَنهُ، كَمَا توهم بَعضهم، وَيَرده أَن الْفَاعِل، ونائبه لَا يتقدمان على عاملهما " [1].

أما المتابعون للزمخشري فقد احتجوا بأنَّ قالوا : إنَّ الشرط المانع لتقدم الفاعل هنا منعدم، إذ إنَّ الفاعل يختلط بالمبتدأ عند تقدمه، والجار والمجرور لا يختلطان، يقول الطاهر بن عاشور : " و (عنه) جار ومجرور في موضع النائب عن الفاعل لاسم المفعول، كقوله: (غير المغضوب عليهم)،وقدم عليه للاهتمام، وللرعي على الفاصلة. والتقدير:كان مسؤولًا عنه، كما تقول: كان مسؤولًا زيد. ولا ضير في تقديم المجرور الذي هو في رتبة نائب الفاعل، وإن كان تقديم نائب الفاعل ممنوعاً؛لتوسع العرب في الظروف والمجرورات،ولأن تقديم نائب الفاعل الصريح يصيره مبتدأ، ولا يصلح أن يكون المجرور مبتدأ، فاندفع مانع التقديم " [2].

وأكد ابن هشام عدم صلاحية كون المجرور مبتدأ، بقوله : " والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رجعَ إليه اسم كان، وهو المُكَلَّفُ، وامتناعُ الابتداء؛لعدم التجرُّدِ " [3].

وبعد فبالوقوف مع ما سبق من آراء، يظهر أنَّ ما قال به الطاهر بن عاشور في تبنيه لهذا الرأي صواب من حيث التنظير للمسألة، بيد أنَّ التوجيه النحوي تابع لدلالة النص، كما

---

(١) مغني اللبيب: ٢٦٣–٢٦٤. وانظر أيضًا : الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح: ٣٢٥/١.

(٢)التحرير والتنوير : ١٠١/١٥–١٠٢.وانظر أيضًا في مسألة تقدم الجار والمجرور هنا : حاشية الصبان: ٩٦/٢.

(٣) أوضح المسالك: ١٣٨/٢.

قال ابن هشام سابقًا، فليس نائب الفاعل هنا (عنه)،لأنّنا إذا ما عدنا إلى أصل التركيب، عرفنا نائب الفاعل، إذ إنَّ أصل التركيب – والله أعلم – : إنَّ السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان (المكلف) مسؤولًا (هو) عنه، أي العمل (عمل الحواس)، وعليه فالترجيح الصائب هو ما ذهب إليه ابن أبي الربيع، والذي أخذ به أغلب العلماء في هذه المسألة .

المسألة الثانية : وقوع المبتدأ جملة .

لدى العلماء شبه إجماع على عدم جواز وقوع المبتدأ جملة ، بيد أنَّ ابن أبي الربيع ذكر أنَّ الزمخشري ذهب إلى هذا الرأي، ويقول في ذلك : " ذهب الزمخشري في التفسير إلى أنَّ : سواء عليَّ خبر مقدم و(أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ) في موضع المبتدأ، ذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾[1] وليس الأمر على ما ذكر،لما ذكرته من أنَّ المبتدأ لا يكون جملة، وإنما يكون مفردًا "[2] .

ونص الزمخشري في هذه المسألة قوله : " يكون: ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ في موضع الابتداء، وسواء خبرًا مقدّمًا بمعنى: سواء عليهم إنذارك وعدمه، والجملة خبر لـ(إنّ). فإن قلت: الفعل أبدًا خبر لا مخبر عنه، فكيف صحّ الإخبار عنه في هذا الكلام؟ قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلًا بينًا "[3] .

لقد اختار ابن أبي الربيع في هذا المقام عدم جواز وقوع الجملة مبتدأ، سواء أكانت مسبوقة بحرف مصدري أم لا، أي: سواء أكانت مؤولة باللفظ أو بالمعنى ؛ لأنَّ المبتدأ لا

---

(١) سورة البقرة : آية ٦.

(٢) البسيط :١/ ٥٣٦.

(٣) الكشاف : ٤٧/١ . وانظر : المفصل : ٤٤ .

يكون إلا مفرداً، و أغلب النحاة والمفسرين على خلاف ما ذهب إليه ابن أبي الربيع[1]، ولهذا يقول ابن مالك : " يكون اسمًا، نحو : زيد كاتب، وزيد معرب . ويكون غير اسم، نحو﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾[2] فـ(خير) خبر عن (أن تصوموا) باعتبار المعنى ... ومن الإخبار باعتبار المعنى، والمخبر عنه في اللفظ غير اسم، قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾: أي : سواء عليهم الإنذار وعدمه . ولذا لم أصدر حدَّ المبتدأ بالاسم،لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صدرته بما عدم عاملًا لفظيًا،ليتناول الاسم وغيره "[3].

وأريد أنّ أذكر هنا، أنَّ نقطة الخلاف هي وقوع المبتدأ جملة، فبالنظر لما قاله العلماء في توجيه قوله تعالى:﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ نجدهم يشيرون إلى جواز وقوع الجملة (مبتدأ)، بل جعلوا هذا الاحتمال قائمًا في توجيه هذه الآية، وقد جمع السمين آراء العلماء فيها، فقال : " و سواء: مبتدأ، و(أأنذرتهم)وما بعده في قوة التأويل بمفرد هو الخبرُ، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمهُ، ولم يُحْتَجْ هنا إلى رابط،لأن الجملة نفسُ المبتدأ. ويجوز أن يكون سواءٌ (خبرًا مقدمًا) و(أنذرتهم)بالتأويل المذكور مبتدأً مؤخرٌ، تقديرُه: الإنذارُ وعدمُه سواءٌ. وهذه الجملة يجوز فيها أن تكونَ معترضةً بين اسم إنَّ وخبرِها،وهو(لا يؤمنون)كما تقدَّم، ويجوز أن تكونَ هي نفسُها خبراً لـ(إنّ)

---

(١) من المجيزين : الزجاج، معاني القرآن : ٧٧/١، و القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن : ٧٦/١، و أبو القاسم النيسابوري، إيجاز البيان عن معاني القرآن : ٦٦/١، و العكبري، التبيان : ٢١/١، و ابن مالك، شرح التسهيل : ٢٧٦/١، و أبو حيان، البحر المحيط : ٧٧/١، و ابن هشام، أوضح المسالك : ١٨٦/١، و السمين الحلبي، الدر المصون : ١٥٠/١، و الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح : ١٨٩/١، والصبان، حاشية الصبان : ٢٧٦/١.

(٢) سورة البقرة : آية ١٨٤.

(٣) شرح التسهيل : ٢٦٧/١.

وجملة(لا يؤمنون)في محلِّ نَصْب على الحال، أو مستأنفةٌ، أو تكونَ دعاءً عليهم بعدم الإيمانِ، وهو بعيدٌ، أو تكونَ خبرًا بعد خبر، على رَأْيِ مَنْ يُجَوِّز ذلك، ويجوز أن يكونَ(سواءٌ)وحده خبرَ إنَّ، و(أأنذرتَهُم)وما بعده بالتأويل المذكور في محلِّ رفع بأنه فاعلٌ له: والتقديرُ: استوى عندهم الإنذارُ وعدمُه، و(لا يؤمنون) على ما تقدَّم من الأوجه، أعنى الحالَ والاستئناف، والدعاءَ والخبريةَ " [1].

وذكر السهيلي – الذي أفرد العديد من الصفحات في الكلام عن هذه الآية –آراء العلماء فيها، وذكر أنَّ قسمًا من العلماء يرى عدم جواز كون المبتدأ أو الفاعل (المسند إليه) جملة، إلا أنه يرى وقوع هذه الجملة في محل نصب مفعول به لفعل مقدر بالمعنى، وتقديره : ما أبالي، والفاعل جر بحرف، حيث يقول : " وقالت طائفة: سواء ههنا مبتدأ، والجملة الاستفهامية في موضع الخبر. وإنما قالوا هذا، وإن كان (سواء) نكرة،لأن الجمل لا تكون في موضع المبتدأ أبداً، ولا في موضع الفاعل. ثم لزمهم أن يكون في الجملة ضمير يعود على " سواء "،إذ لا تكون جملة في موضع خبر إلا وفيها عائد يعود على المبتدأ. فأجابوا عن هذا بأن قالوا: (سواء) مبتدأ في اللفظ، وهو في المعنى خبر،لأن المعنى: " سواء عليهم الإنذار وتركه "، ولا يلزم أن يعود من المبتدأ ضمير على الخبر، فلما كان خبرًا في المعنى دون اللفظ روعي ذلك المعنى، كما لم يعد على (ضربي) من قولك: ضربي زيد قائمًا، ضمير من الحال التي سدت مسد الخبر،لأن معناه: اضرب زيداً، أو: ضربت زيداً، والفعل لا يعود عليه ضمير. . . ، وهذا كله حسن" [2].

---

(١) الدر المصون : ١٠٥/١. وانظر أيضًا : القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن : ٧٦/١، و العكبري، التبيان : ٢١/١ ، و أبو حيان، البحر المحيط : ٧٧/١ – ٧٩، و ابن هشام، مغني اللبيب : ١٨٩، و الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح : ١٨٩/١، والصبان، حاشية الصبان : ٢٧٦/١.

(٢) نتائج الفكر :٠٣٣٠/١–٣٣١ .

وبالنظر لما سبق فإنَّ كلا الفريقين يتفقان على أنَّ المبتدأ يكون مفردًا، ويختلفان في وقوع الجملة مبتدأ، لكنَّ الجملة لا تقع مبتدأ إلا بتأويل المصدر، الذي هو المفرد، يقول ابن مالك : " فخير : خبر عن (أن تصوموا) باعتبار المعنى، فلو قلت : أنْ تصوموا، ناصب ومنصوب، لكان إخبارًا باعتبار اللفظ "[1]. إذن فالعلماء يعلمون أنَّ الجملة من حيث اللفظ لا تقع مبتدأ، بل الموجه لذلك المعنى، وهذا ما ذكره كل من قال بهذا. وفرق الأزهري بين المصدر المؤول مع حرف المصدر، وبدونه بقوله : " والفرق بين هذا، والذي قبله، أنَّ السبك في هذا شاذ، وفي الذي قبله مطرد،لأن السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب التسوية، شاذ في غيرها "[2]. وعليه فإنَّي أرى أن وقوع المبتدأ جملة أمر وارد،إذ إنَّ الدلالة ترجح ذلك، كما أنَّ تركيب الجملة في بنيتها العميقة تعود بالتركيب إلى المفرد، الذي لا خلاف فيه.

المسألة الثالثة :قعد بمعنى صار .

يطلق العلماء على هذه الظاهرة مصطلح (التضمين)، قال ابن جني:" اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه، إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر "[3]. و عرفه السيوطي بقوله :" إيقاع لفظٍ موقع غيره لتضمنه معناه "[4].

---

(١) شرح التسهيل : ٢٦٧/١ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح : ١٩٠/١. ويقصد بالمثالين قوله تعالى: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) و المثل القائل :تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

(٣) الخصائص : ٣٠٩/٢.

(٤) السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن: ٣٠٢/١.

ويبين الزمخشري الغرض من التضمين، فيقول: "فإن قلت: أي غرض في هذا التضمين؟ ... قلت الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ"[1]. ويؤكد ابن هشام ما ذهب إليه الزمخشري، وبهذا يقول: " قد يُشربون لفظًا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، و يسمى ذلك تضمينًا، وفائدته أن تؤدي كلمة مُؤدى كلمتين، ... ومن مثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[2] أي (لا تنووا) ولِهَذَا عدي بنفسهِ لا بـ(على) "[3].

وتناول ابن أبي الربيع هذه المسألة بقوله : " و(قعد) استعملت بمعنى (صار)، حكى سيبويه : شحذَ شفرَتَه حتى قعدتْ كأنها حربة[4]، ولم يحكِ سيبويه (قعد) بمعنى (صار) إلا في هذا الموضع خاصة. ورأيت الزمخشري قد طَرَدَ ذلك، فقال في قوله سبحانه : ﴿فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾[5]، المعنى : فتصير، وجعل (ملومًا) خبر (تقعد)، كما كانت (كأنها حربة) في موضع خبر (قعدتْ)، ولم أرَ ذلك لغيره، والذي يظهر لي أنَّ العرب لم تستعمل (قعد) بمعنى (صار) إلا في هذا الموضع خاصة ... ويكون قوله تعالى﴿ فَتَقْعُدَ ﴾من القعود، والمعنى : ولا تبسطها كل البسط، فتقعد، أي: لا تقدر على التصرف ... ويكون (ملومًا) حالًا من الضمير الذي في (قعد)، ولا يبعد عندي ما قاله "[6].

يرى الناظر في نص ابن الربيع السابق أنه :

---

(١) الكشاف : ٢/ ٧١٧.

(٢) سورة البقرة : آية ٢٣٥.

(٣) مغني اللبيب : ٨٩٧-٨٩٨ .

(٤) لم أجد هذا الكلام في كتاب سيبويه .

(٥) سورة الإسراء : آية ٢٩.

(٦) البسيط :٢/ ٦٦٩.

أولًا : قصر كون (قعد) بمعنى (صار) في موضع واحد، وهو ما حكاه سيبويه، على حد قوله .

ثانيًا : اعتراضه على جعل الزمخشري(قعد) بمعنى (صار) في غير الموضع السابق .

ثالثًا : نفيه أن يكون أحد ذهب إلى ما ذهب إليه الزمخشري .

لقد أورد الزمخشري رأيه في هذه المسألة عند تفسيره للآية السابقة، فقال : " هذا تمثيلٌ لمنع الشحيح وإعطاء المسرف، وأمر بالاقتصاد، الذي هو بين الإسراف والتقتير، فَتَقْعُدَ مَلُومًا : فتصير ملومًا عند الله "[1]. وقال في موضع آخر عن كان وأخواتها : " ولم يذكر سيبويه منها إلا كان وصار وما دام وليس، ثم قال: وما كان نحوهن من الفعل، مما لا يستغني عن الخبر[2]، ومما يجوز أن يلحق بها : عاد وآض وغدا وراح. وقد جاء بمعنى صار في قول العرب: ما جاءت حاجتك، ونظيره قعد في قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة "[3].

ذكر ابن مالك أنَّ الأفعال التي تشبه (صار) في المعنى والعمل ثمانية، وهي : "آض، و رجع، و عاد، و استحال، وقعد، و حار، و ارتد، وتحول [4] . أمّا قصر (قعد) بمعنى (صار) على موضع واحد، فقد أورد العلماء غيره : " حكى ابْن الْأَعرَابِي: حدد شفرته حَتَّى قَعَدت كَأَنَّهَا حَرْبَة: أَي صَارَت. وَقَالَ: ثَوْبك لَا تَقْعُدُ تطير بِهِ الرّيح: أَي لَا تصير طائرة بِهِ... وَقَالَ: قَعَد لَا يسْأَله أحد حَاجَة إِلَّا قَضَاهَا، وَلم يفسره، فَإِن كَانَ عَنى بِهِ صَار، فقد قدم لَهَا هَذِه

(١) الكشاف : ٦٦٢/٢.

(٢) الكتاب : ٤٥/١، وقد أسقط الزمخشري (يكون) .

(٣) المفصل : ٣٤٩.

(٤) شرح الكافية الشافية:٣٨٨/١، وانظر : شرح الأشموني : ٢٢٣/١، السيوطي، همع الهوامع : ٤١٣/١– ٤١٥.

النَّظَائِر، وَاسْتغْنى بتفسير تِلْكَ النَّظَائِر، عَن تَفْسِير هَذِه، وَإِن كَانَ عَنى الْقعُود فَلَا معنى لَهُ... وَعِنْدِي أَن ابْن الْأَعرَابِي إِنَّمَا حَكَاهُ مستغربًا، أَو مغربًا، فَهِيَ كأختيها، كَأَنَّهُ قَالَ: صَار لَا يسْأَل حَاجَة إِلَّا قَضَاهَا "[1]. وبهذا نرى تأكيد ابن سيدة الذي يعد معجمه من أوسع المعجمات العربية على ورود (قعد) بمعنى (صار) في غير المثال الأول .

وذكر العلماء العديد من المواضع التي جاءت فيها (قعد) بمعنى (صار)، قال الفراء : " وسمعتُ العرب تَقُولُ: قَعَدَ يشتمني، وأقبلَ يشتمني، وأنشدني بعض العرب[2]:

لا يُقنــع الجارية الْخِـــــــضَابُ
ولا الوشاحَـــــان ولا الْجِلْبَـــابُ
مــن دون أن تلتقِــي الأَرْكَـــابُ
وَيَقْعُدَ الْهَنُ لَهُ لُعَـــــــــابُ

قال الفراء : ... ويقعد كقولك : يصير "[3].

وأورد أبو حيان قولًا آخر عن الكسائي، فقال : " وما ذهب إليه – يقصد الزمخشري – من استعمال فـ(تقعد) بمعنى فـ(تصير) لا يجوز عند أصحابنا، وقعد عندهم بمعنى صار مقصورة على المثل، وذهب الفراء إلى أنه يطرد، جعل قعد بمعنى صار، وجعل من ذلك

(١) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم (قعد) . وانظر : الزمخشري، أساس البلاغة (قعد)، الأزهري، تهذيب اللغة (حرف)، و الزَّبيدي، تاج العروس (قعد).

(٢) أسند الأزهري في تهذيب اللغة الرجز لبعض بني عامر (قعد)، و كذا في: ابن منظور، لسان العرب (قعد)، و أسنده الزبيدي في تاج العروس إلى : اللّعين المنقري واسمه منازل، ويكنى أبا الأكيدر(قعد) .

(٣) معاني القرآن:٢/٢٧٤.

قول الراجز[الرجز السابق]وحكى الكسائي: قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها، بمعنى : صار، فالزمخشري أخذ في الآية بقول الفراء " [1] . ومن المواضع أيضًا ما أورده ابن عادل، حيث قال : " حكى أبو عمر الزاهد، عن ابن الأعرابي، أن العرب تقول: قعد فلان أميرًا بعد أن كان مأمورًا، أي: صار" [2] .

ويرى الرضي أنَّ قعد لا تطرد إلا في التشبيه، ولذا يقول : " وأما (قعد) فلا يطرد، وإن قلنا بالطرد فإنما يطرد في مثل هذا الموضع، الذي استعمل فيه أولًا[يعني قول الأعرابي]فلا يقال: قعد كاتبًا، بمعنى صار، بل يقال:قعد كأنه سلطان،لكونه مثل: قعدت كأنها حربة"[3].

وفي الأمثلة السابقة رد على ما قاله الرضي ؛ إذ إنّ المواضع متعددة، والأساليب متنوعة، وقد ردَّ الشهاب على ما ذهب إليه الرضي بقوله : " وهذا غير مسلم،لأن الفراء ذهب إلى اطراد قعد بمعنى صار، ومنه قول الراجز [سبق ذكره] وحكى الكسائي: قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها، فما ذكر مبني على قول الفراء: وعلى قول الأصحاب" [4].

وأودّ الإشارة إلى أنَّني عدت إلى كتاب سيبويه، ولم أجد الكلام الذي نقله ابن أبي الربيع عنه، وقد أكد الأستاذ الدكتور عيَّاد الثبيتي هذا الأمر [5] .

---

(١) البحر المحيط : ٧/ ٣٠.

(٢) اللباب في علوم الكتاب : ٥/ ٥٠٦.

(٣) شرح الكافية : ٤/ ١٨٨.

(٤) الخفاجي، شهاب الدين، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي: ٦/ ٢٠.

(٥) البسيط (الحاشية) : ٢/ ٦٦٩ .

ومن السابق نرى أنَّ الزمخشري ذهب إلى هذا الرأي على أساس المسموع من أقوال العرب، ولم يكن أوّل من قال بهذا القول، كما قال ابن أبي الربيع، بل سبقه الفراء إلى ذلك، وزيادة على ما سبق، فإنَّ دلالة (تقعد) في الآية تشير إلى احتمال هذا المعنى؛فالنص هو الذي يوجه دلالة اللفظة، والدليل على ذلك أنَّ ابن أبي الربيع لم يستبعد ذلك رغم اعتراضه على الزمخشري، إذ قال في نهاية كلامه: " ولا يبعد عندي ما قاله " .

المسألة الرابعة : الرابط في جملة الحال الاسمية .

تقع الحال مفردة، و تقع كذلك جملة خبرية؛فعلية أو اسمية، مؤولة بالمفرد، ولا بد حينئذ من رابط يربطها بصاحب الحال، ويكون الرابط حينئذٍ إما الواو وحدها، كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[1]أو الضمير وحده، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴾[2]، وقد يجتمع الواو والضمير، كقول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾[3] .

وذكر ابن أبي الربيع أنَّ الزمخشري يرى أنَّ الرابط في الجملة الاسمية هو الواو فقط، وما جاء خلاف ذلك فشاذ، وفي هذا يقول : " ومتى كانت [يقصد الجملة الواقعة حالًا] بضمير يعود إلى صاحب الحال، فأنت بالخيار في إلحاق الواو؛لأنَّ الربط قد وقع بالضمير، وهذا مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ الجملة الاسمية، أو الفعلية إذا وقعت حالًا، فلا بدَّ من الواو بضمير كانت، أو بغير ضمير ، إلا أنَّ الواو ربما حذفت لموجب،

(١) سورة يوسف : آية ١٤.

(٢) سورة يوسف : آية ١٦.

(٣) سورة البقرة : آية٢٤٣.

كما قال تعالى :﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[1] حذفت الواو لاجتماع الواوين، وقاله الزمخشري في تفسير هذه الآية " [2] .

ونلحظ الأمور الآتية في الكلام السابق :

أولًا : ذهب ابن أبي الربيع إلى أنَّ الأصل الربط بالضمير، وفي حال غيابه فبالواو، وهذا ما ذكره سابقًا، إذ قال : " ومتى كانت الجملة عارية من الضمير لزمت الواو " [3].

ثانيًا :بيان أنّ الزمخشري ذهب مذهب الكوفيين في لزوم الواو في الجملة الحالية .

ثالثًا : يبيّن ابن أبي الربيع أنَّ غياب الواو لا يكون إلا لعلة، كالآية السابقة، والنص يوهم قول الزمخشري بذلك، وهو لم يقل حذفت الواو لاجتماع الواوين .

ونص كلام الزمخشري في هذا الموضوع، قوله : " والجملة تقع حالاً. ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو، إلا ما شذ من قولهم:كلمته فوه إلى في[4]، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة. " [5] . وجاء في الكشاف– عند تفسيره للآية السابقة – قوله : " وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ جملة في موضع الحال، إن كان ترى من رؤية البصر، ومفعول ثانٍ إن كان من رؤية القلب" [6].

لقد واجه الزمخشري جراء هذا الرأي نقدًا كبيرًا من العلماء،لأنَّ الشواهد السماعية من القرآن والشعر تردُّ ما ذهب إليه، يقول ابن مالك : " وزعم الزمخشري أنَّ قوله : كلمته فوه إلى في نادر، وهو من المسائل التي حرفته عن الصواب، وعجزتْ ناصره عن الجواب،

---

(١)سورة الزمر : آية ٦٠.

(٢) البسيط :٢/ ٨١٦ .

(٣) السابق :٢/ ٨١٥ .

(٤) ورد هذا القول عند سيبويه. انظر:الكتاب : ٣٩٢/١.

(٥) المفصل : ٩٢ .

(٦) الكشاف: ١٤٠/٤.

وقد تنبه في الكشاف فجعل قوله تعالى :﴿ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[1]في موضع نصب على الحال [2]، وكذا فعل بـ﴿ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾[3]، فقال : هو جملة محلها النصب على الحال، كأنه قيل: والله يحكم نافذاً حكمه، كما تقول جاءني زيد لا عمامة على رأسه، ولا قلنسوة، تريد حاسرًا [4]، هذا نصه في الكشاف" [5] .

وبين أبو حيان أنَّ مذهب الزمخشري تبع للفراء، فقال : "والظاهر أن الرؤية من رؤية البصر، وأن(وجوههم مسودة)جملة في موضع الحال، وفيها رد على الزمخشري، إذ زعم أن حذف الواو من الجملة الاسمية المشتملة على ضمير ذي الحال شاذ، وتبع في ذلك الفراء[6]، وقد أعرب هو هذه الجملة حالًا، فكأنه رجع عن مذهبه ذلك، وأجاز أيضًا أن تكون من رؤية القلب في موضع المفعول الثاني، وهو بعيد،لأن تعلق البصر برؤية الأجسام وألوانها أظهر من تعلق القلب" [7].

والحقيقة أنَّ حكم الندرة هنا مرجعه سيبويه، إذ يقول : " وبعضُ العرب يقول: كلّمتُه فُوهُ إلى فِيَّ، كأنَّه يقول: كلّمتُه وفُوهُ إلى فِيَّ، أي كلّمتُه وهذه حالهُ. فالرفعُ على

---

(١)سورة الأعراف : آية ٢٤.

(٢) انظر : الكشاف : ٩٦/٢ .

(٣)سورة الرعد : آية ٤١.

(٤) انظر : السابق : ٥٣٥/٢.

(٥) شرح التسهيل : ٣٦٥/٢-٣٦٦.

(٦) لقد رجعت إلى معاني القرآن ، ولم أجد هذا الكلام عند الفراء، وذكر السمين أنه قاله في الآية موضع الشاهد (الزمر:٦٠)٤٣٨/٩ بيد أنَّي لم أجد هذا الكلام أيضًا.

(٧) البحر المحيط : ٢١٦/٩.و انظر :السمين الحلبي، الدر المصون : ٤٣٨/٩، وابن عادل ، اللباب في علوم الكتاب: ٣٥/١٦ .

قوله:كلّمتُه وهذه حالهُ، والنصبُ على قوله:كلّمتُه في هذه الحال، فانتَصب،لأنه حال وقع فيه الفعل"[1] فكلمة (بعض) تشير إلى حكم الندرة في الاستعمال.

و ردَّ العديد من العلماء كابن مالك [2]، وابن هشام [3]، والكيكلدي [4] ما قاله الزمخشري من جهتي القياس، و السماع. أما القياس فقد قال ابن مالك : " وعندي أنَّ إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو؛لأنَّ إفراد الضمير وجد في الحال وشبهها؛وهما الخبر والنعت، وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير، لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية على إفراد الواو" [5] . وقال الكيكلدي : " أما الْقيَاس فقد بَينا أن الأَصْل الضَّمِير ، وَأن الْمُعْتَبر إِنَّمَا هُوَ الرابط بَين الجملتين، حَتَّى تكون الثَّانِيَة حَالًا، والربط فِي الضَّمِير أقوى مِنْهُ فِي الْوَاو" [6].

أمّا السماع ، فقد ورد في القرآن الكريم العديد من الآيات، التي جاءت فيها الجملة الحالية خالية من الواو، ومربوطة بالضمير، ومنها :

---

(١) الكتاب :٣٩١/١.

(٢) شرح التسهيل : ٣٦٤/٢-٣٦٥ .

(٣) مغني اللبيب : ٦٥٦.

(٤) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٦١-١٦٥ .و الكيكلدي هو:(الإمام المفتي الحافظ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، المولود "٦٩٤هـ"، والمتوفى سنة "٧٦١هـ" له مصنفات كثيرة من أبرزها كتاب "جامع التحصيل في أحكام المراسيل"، وهو من أجمع وأحسن ما ألف في موضع الحديث المرسل. وهو من شيوخ الحافظ الذهبي. وتولى تدريس الحديث بالناصرية، والأسدية، ودار الحديث الحمصية، كما ولي التدريس في المدرسة الصلاحية بالقدس، ثم أضيف إليه تدريس الحديث بالتنكزية، كما تولى مشيخة دار الحديث السيفية).انظر ترجمته في : الذهبي، سير أعلام النبلاء ، ٢٩/١-٣٠ ، والسيوطي، طبقات الحفاظ ، ٥٣٣.

(٥) شرح التسهيل : ٣٦٦/٢.

(٦) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٦١.

قوله تعالى :﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾[1]. وقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى ﴾[2]. وقوله تعالى :﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى ﴾[3]. وقوله تعالى :﴿ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ ﴾[4]. وقوله تعالى :﴿ وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ ﴾[5]. وقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾[6]. وقوله تعالى :﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾[7].

وورد من الشعر الكثير، ومنه قَول أُميَّة بن أبي الصَّلْت[8] :

فَاشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاج مُرْتَفِقا فِي رَأس غُمْدانَ دَارًا مِنْك مِحْلالًا

وَقَول الآخر[9]:

إذا أتيت أَبَا مَرْوَان تسأله ... وجدته حاضراه الْجُودُ وَالْكَرمُ

(١) سورة البقرة:آية ١٠١.

(٢)سورة المائدة:آية ٤٤ .

(٣)سورة المائدة:آية ٤٦.

(٤)سورة الأعراف:آية ٢٤.

(٥)سورة الرعد :آية ٤١.

(٦)سورة الفرقان :آية ٢٠.

(٧)سورة لقمان :آية ٧.

(٨) البيت من البسيط، وهو في ديوانه : ١٧٧.و غمدان : قصر باليمن .

(٩) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في : الجرجاني، دلائل الإعجاز : ٢٠٤، والكيكلدي، الفصول المفيدة، ١٦٤ و ١٦٨ . وذكر محمود محمد شاكر الذي علق على كتاب دلائل الإعجاز أنه منسوب للأخطل، ولم يجده في ديوانه. وقد رجعت إلى ديوانه فلم أجده.

ومن الجدير بالذكر هنا، إيراد رأي الجرجاني في هذه المسألة من الناحية البلاغية، وفي هذا يقول: " فاعلم أن كل جملة وقعت حالًا، ثم امتنعت من الواو، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها، فضممته إلى الفعل الأول، في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالًا، ثم اقتضت الواو،فذاك لأنك مستأنف بها خبرًا، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات " [1].

ويؤكد الدكتور مصطفى حميدة هذا الكلام، فيقول: " بروز الضمير للربط في الجملة الحالية هو صورة لفظية،لاستتاره في العقل عند الارتباط، فهو أقرب من الواو، وأوثق في مجال إنشاء العلاقات السياقية، ثم إنَّ الضمير – لا الواو – هو الذي يربط الجملة الخبرية بالمبتدأ، والجملة الوصفية بموصوفها، ثم إنَّ العربية لا تلجأ إلى الواو لربط الجملة الحالية بصاحبها، إلا إذا قصد استئناف خبر جديد "[2] .

و رأينا سابقًا في نص ابن أبي الربيع أنه يقول: إنّ الزمخشري ذكر رأيه هذا عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾، وما قاله الزمخشري في حق هذه الآية، وهو بخلاف ما ذكر. كما أنَّه قال أنَّ علة حذف الواو من الآية لاجتماع الواوين، فإن كان يقصد أنَّ الزمخشري قال ذلك، فإنّني لم أجده عند الزمخشري، ولا عند غيره من المفسرين ولم أجده إلا عند ابن أبي الربيع، وذكره من المتأخرين الألوسي، فقال: " ولا بأس بترك الواو، والاكتفاء بالضمير فيها لاسيما وفي ذكرها هاهنا اجتماع واوين، وهو مستثقل" [3].

---

(١) دلائل الإعجاز: ٢١٣.

(٢) حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٧٤.

(٣) روح المعاني: ٢٧٤/١٢.

وبناءً على ما سبق ، فإنَّ ما ذهب إليه الزمخشري مجانب لما عليه السماع الكثير، كما أن للزمخشري قولين متضادين في هذه المسألة . فلعل هذا من قبيل تعدد الآراء لدى العالم.

المسألة الخامسة : مجيء الحال المؤكدة لمضمون جملة بعد الجملة الفعلية .

تنقسم الحال إلى قسمين ، وهما : الحال المؤسسة، وهي: التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها كـ (جاء الطفل مبتسمًا)، والحال المؤكدة، وهي: التي يستفاد معناها بدون ذكرها، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾[1].

وذكر ابن أبي الربيع أنَّه لا خلاف على مجيء الحال المؤكدة بعد الجملة الاسمية، بيد أنّ الخلاف حول مجي الحال المؤكدة بعد الجملة الفعلية، فقال : " وهذه الحال المؤكدة أكثر ما جاءت بعد الجملة الاسمية، واختلف النحويون في مجيئها بعد الجملة الفعلية، فذهب الزمخشري في المفصل إلى أنها لا تكون إلّا بعد الجملة الاسمية، ولا تكون بعد الجملة الفعلية، وأكثر النحويين على أنها تكون بعد الجملة الفعلية، والأغلب فيها أن تكون بعد الجملة الاسمية ... والقياس يقتضي أن الحال المؤكدة تكون بعد الجملة الفعلية، وبعد الجملة الاسمية "[2].

هذا هو نص كلام ابن أبي الربيع في هذه المسألة، ويظهر فيه الاعتراض على ما ذهب إليه الزمخشري، على حدّ قوله، وفي نص الزمخشري، الذي عرف فيه الحال المؤكدة، نراه يقول : " والحال المؤكدة هي: التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين، لا عمل لهما، لتوكيد خبرها، وتقرير مؤداه، ونفي الشك عنه، وذلك قولك: زيد أبوك عطوفًا، وهو زيد معروفًا، وهو الحق بينًا، ألا تراك حققت بالعطوف الأبوة،

(١) سورة هود : آية ٨٥.

(٢) البسيط : ٥٢٢/١– ٥٢٤ .

وبالمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمر حق، وفي التنزيل: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[1] "[2].

لقد قسم العلماء الحال المؤكدة إلى ثلاثة أقسام هي[3] :

أولًا : مؤكدة لعاملها، وهي: كل وصف وافق عامله: إما معنى دون لفظ، كما في نحو: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[4] و﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[5]، أو معنى ولفظًا، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[6].

ثانيًا : مؤكدة لصاحبها، نحو: ﴿لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[7].

ثالثًا : مؤكدة لمضمون جملة، نحو : زيد أخوك عطوفًا .

واشترط العلماء في الحال المؤكدة لمضمون جملة مجموعة من الشروط، إذ يجب أن تكون اسمية، وأن يكون طرفاها –وهما المبتدأ والخبر– معرفتين جامدتين، ولا بد أن يتأخر الحال عنهما، وعن العامل وأن العامل في هذه الحال محذوف وجوبًا، وكذلك صاحبها[8].

---

(١) سورة فاطر:آية ٣١.

(٢) المفصل : ٩٢ .

(٣) انظر : ابن مالك، شرح التسهيل:٢/٣٥٥–٣٥٦، و الجوجري، شرح شذور الذهب:٢/٤٥٠–٤٥١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح : ١/٦٠٦، وشرح الأشموني : ٢/٢٧، والسيوطي، همع الهوامع : ٢/٣١٩.

(٤) سورة هود : آية ٨٥.

(٥)سورة التوبة :آية٢٥.

(٦)سورة النساء : آية ٧٩.

(٧)سورة يونس: آية ٩٩.

(٨) وانظر الشروط السابقة وهذين الشرطين في : ابن مالك، شرح التسهيل : ٢/٣٥٥–٣٥٦ ، و الجوجري، شرح شذور الذهب : ٢/٤٥٠–٤٥١، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح : ١/٦٠٦، وشرح

وبالوقوف مع ما سبق، يتضح لنا أنَّ الزمخشري كان يتحدث عن الحال المؤكدة لمضمون جملة، بيد أنَّ ابن أبي الربيع يرى أنَّ الحال المؤكدة تكون على وجهين : أحدهما : أن يكون مقتضاها مفهومًا من الكلام الأول ، ومثاله : أنا عنترة شجاعًا، والثاني : ألّا يكون مقتضاها مفهومًا من الكلام المتقدم[1]، ثم ضرب مثالًا[2] على وقوع الحال المؤكدة بعد الجملة الفعلية قول امرئ القيس[3] :

سوامِقَ جَبَّارٍ أثيثٍ فُرُوعُهُ وَعَالَيْنَ قِنْوانًا مِن البُسْرِ أحْمَرَا

وبين أنَّ أحمر حال من البُسْر، وهي حال مؤكدة [4]، و بهذا نرى أنَّ مقصد ابن أبي الربيع كون الحال وقعت بعد فعل، وليس الأمر كذلك،إذ إنّ العلماء ذكروا أنَّ الحال المؤكدة لعاملها، و المؤكدة لصاحبها يقعان بعد فعل، كما أنَّ الشروط التي وضعت للحال المؤكدة لمضمون جملة، غير متحقّقة هنا، إذ إنَّ عامل الحال، وهو الفعل مذكور، كما أنَّ صاحب الحال مذكور أيضًا، وليس في هذه الحال تأكيد للجملة .

لا يرى كثير من النحاة وقوع الحال بعد الجملة الفعلية ، و أجاز ذلك ابن أبي الربيع، وابن فلاح اليمني، وذلك عند اعتراضه على ابن الحاجب، حين حدَّ المؤكدة لمضمون

الأشموني : ٢/ ٢٧، السيوطي، همع الهوامع : ٢/ ٣١٩، حاشية الصبان، ٢/ ٢٧٦، والأفغاني، الموجز في قواعد العربية : ٢٩٢، عيد، محمد، النحو المصفى :٤٦١. والكلام للشيخ محيي الدين عبد الحميد، ابن هشام، أوضح المسالك (الحاشية) : ٢/ ٢٥١.

(١) البسيط : ١/ ٥٢١ .

(٢) السابق :١/ ٥٢٢.

(٣) البيت من (الطويل) وهو في ديوانه : ٩٣، . وسوامق : عاليات، و الأثيث : الملتف بعضه على بعض، و البسر : التمر عند احمراره . وروي : أخرج قنوانًا، انظر : ديوان امرئ القيس بشرح أبي سعيد السكري: ١/ ٤١٤ .

(٤) البسيط :١/ ٥٢٢.

الجملة، إذ اشترط الأخير أن تكون مقررة لمضمون جملة اسمية[1]، فيقول ابن فلاح في ذلك : " وعليها إشكال ... أنها قد تأتي بعد الجملة الفعلية "[2]، ثم ذكر عددًا من الآيات الشاهدة على صحة وقوع الحال المؤكدة لمضمون جملة بعد الجملة الفعلية[3]، وهذه الآيات هي :

قوله تعالى :﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[4].

وقوله تعالى :﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴾[5]

وقوله تعالى :﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[6]

وقوله:﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[7]

وقوله تعالى:﴿ وَيَقُولُ الْإِنسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[8]

و قوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾[9].

إنَّ المطالع لهذه الشواهد، يرى بوضوح أن ليس فيها شاهد على وقوع الحال مؤكدة لمضمون جملة، وإنما هي مؤكدة لعاملها أو مؤكدة لصاحبها، ولهذا فلعل ما ذهب إليه الزمخشري هو الحق، وهذا ما أكده غالب العلماء، كما أنَّ من رأى مجيء الحال المؤكدة

---

(١) الرضي، شرح الكافية : ٤٧/٢ .

(٢) ابن فلاح، منصور اليمني، شرح الكافية في النحو : ٦٧٨.

(٣) السابق : ٦٧٨– ٦٧٩ .

(٤) سورة البقرة:آية٦٠، و وردت في :سورة الأعراف:آية ٧٤وسورة هود:آية ٨٥ و سورة العنكبوت:آية ٣٦وسورة الشعراء:آية ١٨٣.

(٥) سورة البقرة:آية ٨٣.

(٦) سورة التوبة:آية ٢٥.

(٧) سورة النساء:آية ٧٩.

(٨) سورة مريم:آية ٦٦ .

(٩) سورة النمل:آية ١٩.

لمضمون جملة بعد الجملة الحالية، أتى بشواهد لا حجة فيها على ما ذهب إليه،فهي مخالفة لشروط الحال المؤكدة لمضمون جملة، ولذلك يقول عباس حسن : " إذا كان في الجملة فعل، أو ما يعمل عمله كان عاملًا في الحال: فلا يعدّ العامل مضمرًا، ولا تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة " [1].

المسألة السادسة : حالات إعراب اسم الله تعالى بعد حذف حرف القسم .

تعد هذه المسألة من المسائل التي تكلم عليها العلماء كثيرًا في كتبهم، فقد وردت عند الحديث حول اختلاف العلماء في عمل حرف الجر في حال حذفه، هل يجب العوض أم لا [2]؟ و ذكر ابن أبي الربيع هذه المسألة، فقال: "وقد حكي في اسم الله تعالى : اللهِ[3] لأفعلنَّ، بحذف حرف الجر، وإبقاء عمله، ففي هذا الاسم المعظّم على هذا ثلاثة أوجه : أحدها : تاللهِ لأفعلنَّ . الثاني : اللهَ لأفعلنَّ بالنصب. الثالث : اللهِ لأفعلنَّ، بالخفض، فمن الناس من قصر هذا الوجه الثالث على هذا الاسم، ولم يعدِّه إلى غيره، ومنهم من قال : كل مقسم به يجوز فيه هذا، فيجوز لك في العزيز أنْ تقول : والعزيزِ لأفعلنَّ، ويجوز : العزيزَ لأفعلنَّ، ويجوز :العزيزِ لأفعلنَّ بالخفض، وكذلك الحكيم، وجميع ما يقسم به على هذه الطريقة، وإلى هذا ذهب الزمخشري... ومنهم من قصر حذف حرف الجر، و إبقاء عمله على هذا الاسم المعظم، وقال:لا يقال : العزيزِ لأفعلنَّ بالخفض، ولا يقال هذا

(١) النحو الوافي : ٢/ ٣٩٢ .

(٢) وردت هذه المسألة في : الأنباري، الإنصاف، م (٥٧) : ١/ ٣٢٥-٣٢٩ .

(٣) تتحول الهمزة في لفظ الجلالة إلى همزة قطع ، فيجعل القطع عوضًا مكتفى به .انظر: ابن سيدة، المخصص، ٤/ ٧٣، وابن مالك ، شرح التسهيل، ٣/ ١٩٩.

و أشباهه إلّا بالنصب، وهو عندي الأحسن، وهو الأظهر من كلام النحويين؛لأنَّ إسقاط حرف الجر، وإبقاء عمله ليس بقياس، وإنما يقال منه ما قالت العرب "[1] .

يبين ابن أبي الربيع في النص السابق الاحتمالات الإعرابية في المقسم به، فإمّا أن يكون بحرف القسم الجار، أو منصوبًا بفعل مضمر، أو مجرورًا على نية حرف الجر، ومن العلماء من حصر الاحتمال الثالث على لفظ الجلالة (الله)، ومنهم من أجازه في كل مقسم به من أسماء الله تعالى، وإلى هذا ذهب الزمخشري، واختار هو الرأي الأول الذي يقول بالقصر؛لأنه ليس بقياس، كما يجب الالتزام بالمسموع عن العرب في هذه المسألة.

لقد ذكر الزمخشري هذا الكلام عند حديثه عن الحروف التي في فواتح السور، فقد ورد كلامه في بداية الحديث عن سورة البقرة في قوله تعالى:﴿ الٓمٓ ﴾[2]، وما شابهها من الحروف الأخرى، وما يقسم به في القرآن على هذه الشاكلة، فقال : " فإن قلت: فقدّرها[يقصد الحروف المقطعة]مجرورة بإضمار الباء القسميّة لا بحذفها، فقد جاء عنهم: اللَّهِ لأفعلنّ مجرورًا، ونظيره قولهم: لاه أبوك، غير أنها فتحت في موضع الجر؛لكونها غير مصروفة، واجعل الواو للعطف حتى يستتب لك المصير إلى نحو ما أشرت إليه. قلت:هذا لا يبعد عن الصواب، ويعضده ما رووا عن ابن عباس رضي اللَّه عنه أنه قال: أقسم اللَّه بهذه الحروف" [3] .

---

(١) البسيط:٢/ ٩٣١. وقد اقتبست النص مع طوله لترابطه في بيان المراد .

(٢) سورة البقرة : آية ١.

(٣) الكشاف : ١/ ٢٥ .

وقال في موضع آخر في قول الله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [1] فقال: " قرئ[2]: فالحقَ والحقَ، منصوبين على أن الأول مقسم به ،كالله في[3]:

إنَّ عَلَيْكَ اللهَ أنْ تُبَايعَا

وجوابه: و﴿ لأملأن ﴾[4]، و (الحق أقول): اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه، ومعناه: ولا أقول إلا الحق. والمراد بالحق: إمّا اسمه عزّ وعلا الذي في قوله: ﴿ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾[5]، أو الحق الذي هو نقيض الباطل: عظمه الله بإقسامه به. ومرفوعين على أن الأوّل مبتدأ محذوف الخبر، كقوله لَعَمْرُكَ أي: فالحق قسمي لأملأنّ. والحق أقول، أي: أقوله كقوله[6]:

كلُّه لم أصْنَعِ

ومجرورين: على أن الأوّل مقسم به قد أضمر حرف قسمه، كقولك: اللهِ لأفعلنّ. والحق أقول، أي: ولا أقول إلا الحق على حكاية لفظ المقسم به. ومعناه: التوكيد والتشديد "[7].

---

(١) سورة ص: آية ٨٤.

(٢) قرأ عاصم وحمزة (قال فالحق) بالضم (والحق) بالنصب، وقرأ الباقون بالنصب فيهما .ابن زنجلة، حجة القراءات: ٦١٨/١، وانظر: الفارسي، الحجة للقراءات السبعة: ٨٧/٦ .

(٣) الرجز بلا نسبة، وتمامه: إنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أنْ تُبَايِعَا * تُؤْخَذَ كَرْهًا أو تَجِيءَ طَائِعَا . وهو من شواهد الكتاب: ١٥٦/١، و انظر: المبرد، المقتضب ٦٣/٢، و البغدادي، خزانة الأدب ٢٠٣/٥، ٢٠٤.وفيها عليّ بدل عليك ولعلها رواية أخرى.

(٤) سورة ص: آية ٨٥.

(٥) سورة النور: آية ٢٥.

(٦) الرجز لأبي النجم العِجْلي، وتمامه: قد أصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعي * عليّ ذَنْباً كلَّه لم أصْنَعِ . وهو من شواهد الكتاب: ٨٥/١، وانظر: ابن جني، الحصائص: ٦٣/٣، و ابن هشام، مغني اللبيب: ٢٦٥ .

(٧) الكشاف: ١٠٤/٨.

وتبع الزمخشري في هذا الرأي قول الفراء، إذ قال في الآية السابقة : " ولو خفض (الحق) الأول خافِضٌ يجعله الله تعالى،يعني فِي الإعراب، فيقسم بِهِ، كَانَ صوابًا، والعربُ تُلقي الواو من القسم، ويخفضونه، سمعناهم يقولون: اللهِ لتفعلنّ فيقول المجيب:أَللهِ لأفعلنّ،لأن المعنى مستعمل، والمستعمل يَجوز فِيهِ الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ يريد بِخَيْرٍ، فلما كثرت فِي الكلام حذفت" [1]. وتابعهما أبو البقاء العكبري[2].

لقد بيَّن سيبويه كلام العرب في هذه المسألة، فقال في:" باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها وللقسم والمقسم به أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء، يدخلان على كلِّ محلوف به. ثمَّ التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلن: وبالله لأفعلنّ، وتالله لأكيدنَّ أصنامكم... واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته... وذلك قولك: اللّهَ لأفعلنَّ[3]. وقال ذو الرمة[4]:

ألا ربَّ مَنْ قَلْبِي له اللّهَ ناصحٌ ومَن قَلْبُه لي في الظِّباء السوانح

... ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه " [5].

إنَّ موضع الشاهد في هذه المسألة، هو تجويز جر المقسم به في غير لفظ الجلالة، وقد حصر كثير من العلماء مسألة جر الاسم بلا معوض على السماع، وهذا ما قاله ابن

---

(١) معاني القرآن : ٢/ ٤١٣ .

(٢)التبيان: ١/ ١٤.

(٣) قدر المبرد الفعل بقول : أحلف اللّهَ لأفعلنَّ . المقتضب : ٢/ ٣٢١.

(٤) البيت من (الطويل) وهو في الديوان : ٥٦ ، وانظر: سيبويه، الكتاب، ٢/ ١٠٩و٣/ ٤٩٨، وبلا نسبة في :ابن يعيش، شرح المفصل، ٥/ ٢٥٩و٢٦٠.

(٥) الكتاب : ٣/ ٤٩٦–٤٩٨ . وانظر المبرد، المقتضب : ٢/ ٣٢١. و ابن السراج، الأصول في النحو : ١/ ٤٣٢.

أبي الربيع، قال المبرد : " واعلم أن من العرب من يقول الله لأفعلنَّ ؛ يريد الواو فيحذفها ، وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه ؛ لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي؛لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض" [1] .

وبيَّن الأنباري – في معرض رده على الكوفيين، الذين ذهبوا إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض استشهادًا بقولهم : اللهِ لأفعلنَّ – أنَّ الخفض هنا منحصر بهذا الاسم، فقال : " وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا احتجاجهم بقولهم (أللهِ لأفعلنّ) ؛ فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة، على خلاف القياس لكثرة استعماله، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام، دون غيره من الأسماء؛لكثرة الاستعمال، فكذلك ههنا: جاز حذف حرف الخفض؛لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره، فبقينا فيما عداه على الأصل. يدل عليه أن هذا الاسم يختص بما لا يكون في غيره، ألا ترى أنه يختص بالتاء كقوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ [2]، وإن كان لا يجوز دخول التاء في غيره "[3] .

وأمَّا ما قوَّى به الزمخشري ما ذهب إليه في هذه المسألة، مما رُوِي عن ابن عباس، فقد روى هذا الكلام عدد من المفسرين[4]، قال الزجاج : " ويروى عن ابن عباس ثلاثةُ أوجه في (الم) ، وما أشبهها، فوجه منها أنه قال: أقسم اللَّهُ بهذه الحروف؛أن هذا

---

(١) المقتضب : ٣٣٦/٢ .

(٢) سورة الأنبياء : آية ٥٧.

(٣) الإنصاف : ٣٢٨/١ . وانظر أيضًا : السمين الحلبي، الدر المصون : ٣٤٣/٩و ٣٩٨/١٠. وابن عادل، اللباب في علوم الكتاب : ٢٥٢/١، وشرح الأشموني : ١١٣/٢.

(٤) انظر : البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن: ٨١/١، و النسفي ، مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣٥/١ . الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل: ٢٣/١ .

الكتاب الذي أنزل على محمد – صلى الله عليه وسلم – هو الكتاب الذي عنده، عزَّ وجلَّ، لا شك فيه" [1]. ويشكِّك أبو حيان في صحة نسبة هذا الكلام عن ابن عباس، فيقول : " ولعل هذا التخريج لا يصح عن ابن عباس، إذ فيه إضمار الجار في القسم" [2] .

ومما سبق نرى أنَّ أغلب العلماء– ومنهم ابن أبي الربيع – لا يرى ما ذهب إليه الزمخشري، من جواز جر كل اسم مقسم به بحرف جر محذوف منويّ، إذ إنَّ هذا الأمر خاص بلفظ الجلالة، لكثرة وروده على ألسنتهم من جهة، واختصاص هذا الاسم بخصائص ليست لغيره، ولعله من باب أولى تقديم السماع على القياس ، ولعل هذا هو الصواب،إذ إنَّ المتكلم يجب أن يكون وقّافًا عند كلام العرب المسموع، مستنتجًا قواعدها مما نطقوه.

* * *

(١) معاني القرآن: ٥٦/١ .

(٢) البحر المحيط : ٣١٦/١٠.

المبحث الثاني : الموافقات

المسألة الأولى : حد المثنى

الحد عند النحويين : " اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء... لأن الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود"[١]. ويرى الجرجاني أنَّ" الحد:قول دال على ماهية الشيء[٢]، وبهذا نرى أن الحد سعي نحو معرفة جوهر الشيء، وحقيقته التي تميزه عن غيره، وحد الفاكهي الحد بقوله : " ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا"[٣].

لقد وضع ابن أبي الربيع للتثنية مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر جميعًا في الاسم المراد تثنيته، فأوجب أن يكون الاسمان المثنيان متفقين في اللفظ و الدلالة، وأن يكون الاسم مفردًا ولا يثنى ما كان جملة، وأن يكون معربًا لا مبنيًا؛لأنَّ المثنى لا يفارقه الإعراب، وأن يكون نكرة [٤]. ثم ذكر أنه يرتضي حدّ الزمخشري للمثنى، حيث يقول : " وحدُّ التثنية أن تقول : كلّ اسم آخره ألف ونون في الرفع ينقلب الألف ياء في النصب والخفض، وبهذا حده الزمخشري " [٥].

ولعل الزجّاجي هو أوَّل من وضع حدًا للمثنى فقال : "ضمّ اسم إلى اسم مثله في اللفظ، فيختصر ذلك بأن يقتصر على أحدهما، إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر، ويؤتى بعلم التثنية آخرًا... وذلك قولك: رجل ورجلٌ، ثمّ تقول: رجلان"[٦].

---

(١) العكبري، مسائل خلافية في النحو : ٤٦ .

(٢) الجرجاني، التعريفات : ١١٢ .

(٣) الفاكهي، شرح الحدود في النحو: ٤٩ .

(٤) انظر : البسيط : ١/ ٢٤٦-٢٤٧.

(٥) السابق :١/ ٢٤٧.

(٦) الإيضاح في علل النحو: ١٢١.

ويلحظ على كلام الزجاجي السابق أنه أقرب لبيان آلية التثنية التي يقوم بها المتكلم، وبيان فائدتها، مركزًا على اتحاد اللفظ، لصحة التثنية، مبتعدًا بذلك عن وضع حدّ علمي له، وقد وافقه ابن بابشاذ، بنصه على تطابق اللفظ، حيث رأى أنّه: "ضمّ شيء إلى شيء مثله، كقولك: الزيدانِ والزيدينِ"[1]. وقد تابعهما في ذلك ابن يعيش[2]. وكذا الحريري إذ حده بقوله: "الاسم الدالّ على مسمّيَين متّفقَي اللفظ"[3]. وعرّفه ابن الأنباري بأنّه "صيغة مبنيّة للدلالة على الاثنين"[4].

ويحد الزمخشري المثنى بقوله: "ما لحقت آخره زيادتان: ألف أو ياء، مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة؛ لتكون الأولى علماً لضمّ واحدٍ إلى واحد، والأخرى عوضاً عمّا منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد"[5]. وتابعه ابن معطي (ت ٦٢٨ هـ) في هذا الحد[6]، و الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ)[7].

وعلق ابن الحاجب على لفظ (ضم) إذ المثنى: "ليس قول من قال: ضمّ شيء إلى مثله، في حدّ المثنّى بشيء؛لأنك لو قلت: زيد وزيد، ضمّ شيء إلى مثله، وليس بمثنّى"[8]. كما أنَّ حدي الحريري و الأنباري ليسا مانعين من دخول غير المثنى إليهما، ككلمة (اثنين) إذ هي اسم دال على لفظين متفقي اللفظ، وهما: واحد وواحد. أما الزمخشري

---

(١) شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ١٩٠.

(٢) شرح المفصّل: ٤/ ١٣٧.

(٣) شرح ملحة الإعراب: ٤٣.

(٤) أسرار العربية: ٤٧.

(٥) المفصّل في علم العربيّة: ١٨٣.

(٦) الفصول الخمسون: ١٦٠.

(٧) التوطئة: ١٢٧.

(٨) الإيضاح في شرح المفصّل: ١/ ٥٢٨ ـ ٥٢٩.

فإن الملاحظ أنَّ حد التعريف لديه يقف عند قوله : ونون مكسورة،لأنَّ ما بعده من كلام لا يعدو أن يكون شرحًا للتعريف السابق، وليس جزءًا من الحد، وزيادة على هذا فإنه غير مانع، إذ يدخل في هذا التعريف الملحق بالمثنى، كالقمرين، للشمس والقمر.

وعرّفه ابن عصفور بقوله: "التثنية ضمّ اسم نكرة إلى مثله، بشرط اتّفاق اللفظين والمعنيَيْن، أو المعنى الموجِب للتسمية"[1]. ثم وضح ما رمى إليه من هذا الحد بقوله : "فإذا اختلف الاسمان في اللفظ لم يثنّيا، إلاّ أن يغلب أحدهما على الآخر، فيتّفقا، وذلك موقوف على السماع، نحو... القمرين في الشمس والقمر... وإذا اتّفقا في اللفظ والمعنى، أو المعنى الموجِب للتسمية، وكانا نكرتين، ثنّيا، نحو قولك في المتّفقي اللفظ والمعنى: رجلين وزيدين، وفي المتّفقي اللفظ والمعنى الموجِب للتسمية: أحمرين، في ثوب أحمر وحجر أحمر... وإنْ كانا معرفتين باقيتين على تعريفهما لم يثنّيا، نحو قولك : زيد وزيد، تريد زيد بن فلان، وزيد بن فلان"[2].

بيد أنَّ الأمر المغاير عند ابن عصفور لمن سبقه من العلماء شرط التنكير، وشرط المعنى الموجب للتسمية، والحقيقة أنَّني أرى أنَّ قيد التنكير لا داعي له، إذ إنَّ المقصود بالتثنية تثنية الاسم لا المسمى في قولنا : زيد و زيد .

أما ابن مالك فكان يرى أن التثنية: "جعل الاسم القابل دليل اثنين متّفقين في اللفظ غالبًا، وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعًا، وياء مفتوح ما قبلها نصبًا وجرًا، تليهما نون مكسورة "[3]. وبين ابن مالك مفردات هذا الحد بتفضيله لفظ (الاسم) على لفظ (الواحد)،لأن التثنية قد تكون لاسم جمع غير دال على واحد مثل : ركب، وقوله

(١) المقرّب: ٢/ ٤٠.

(٢) السابق: ٢/ ٤٠ –٤١.

(٣)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٢.

(قابل) إشارة لبعض الأسماء غير القابلة للتثنية، كالمثنى والمجموع، وفي قوله (غالبًا) إشارة إلى المسموع من المثنى المختلف مفرده كالقمرين : للشمس والقمر، أما قيد (وفي المعنى على رأي) فإشارة لخلاف العلماء حول جواز تثنية المتفقين لفظًا المختلفين معنىً، وقد أجازه،لأن الأصل في التثنية والجمع العطف .

والناظر في تعريف ابن مالك السابق يجد أنه حاول جمع الحدود السابقة، ثم أعاد صياغتها، إلا أنه أدخل فيه ما يراه جائزًا من وجهة نظره .

و سبك ابن الناظم تعريفًا ، حاول أن يتجنب فيه خلل الحدود السابقة، مما عرضها للنقد، فحده بقوله: "هو الاسم الدالّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه" [1] وقد شرح ابن الناظم هذا الحد فبين أنَّ المثنى مثل: زيدان،فإنّه يصحّ فيهما التجريد والعطف، نحو: زيد وزيد، فإنْ دلّ الاسم على التثنية بغير الزيادة، نحو: شفع وزكا، فهو اسم للتثنية، وكذا إذا كان بالزيادة ولم يصلح للتجريد والعطف، نحو: اثنان،فإنّه لا يصحّ مكانه(إثْنٌ) ولا (إثْنةٌ) . وقد أخذ بهذا التعريف كلٌّ من ابن عقيل [2]، والسيوطي [3].

وفي تعريف ابن الناظم السابق تجاوزًا للتفصيل في نوع الزيادة (الألف و النون أو الياء و النون)،فلفظ الزيادة تغني عن هذا التفصيل، وتجاوز الخلاف في مسألة اتفاق المعنى، إتباعًا لوالده، والحقيقة أنَّ مسألة التوافق في المعنى لا تعدو أن تكون صورة قليلة الورود عن المتكلم، فلم تجعل أصلًا في الحد ؟ و تبع ابن هشام ابن الناظم في تعريفه للمثنى، إلا أنه حذف قيد (وعطف مثله عليه)، فالمثنى عنده: "ما دلّ على اثنين بزيادة صالحة

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية: ٢١.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية: ٥٦/١.

(٣) همع الهوامع : ١٣٣/١.

للتجريد"[1]. وقد بين سبب ترك هذه الزيادة بقوله:" إن من زاد هذا القيد رأى أنّ نحو القمرين في الشمس والقمر، قد عطف فيه الاسم على مباينه لا مماثله، والذي أراه أنّ النحويّين يسمّون هذا النوع مثنّىً، وإلاّ لذكروه في ما حمل على المثنّى، وإنّما غايته أنّ هذا مثنّىً في أصله تجوّز"[2]. إن قيد (عطف مثله عليه) فيه إخراج للمسموع – الذي لا يجوز القياس عليه – من المثنى، بل إنَّ بعض النحاة كالمرادي جعله من الملحق بالمثنّى[3]. ولأنَّ هذا الحد – أقصد حد ابن الناظم – بيان لآلية التثنية، والكيفية التي تحصل فيها التثنية من جهة، وتمييز المثنى عن غيره من جهة أخرى، وفي المسموع تطابق مع صورة المثنى النهائية، أقول: لعل هذا الحد هو أقرب ما يكون لتعريف المثنى.

المسألة الثانية : حذف جواب القسم.

ذكر النحاة أنَّ دخول اللام على الفعل الماضي المتصرف المقرون بـ(قد) يكون في جواب القسم، وهو دليل على فعل القسم المحذوف [4]. وقد ذكر ابن أبي الربيع رأي الزمخشري في قوله تعالى :﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ [5]، وفي هذا يقول : " قال سيبويه[6] : وتحذف اللام قليلًا، فتقول : و اللهِ قد قام زيدٌ، وعلى هذا أخذ قوله سبحانه :

(١)شرح اللمحة البدرية: ٢٦٦/١.

(٢) السابق : ٢٦٩/١.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح: ٦٦/١.

(٤) انظر : المالقي، رصف المباني :٣١٣، والمرادي، الجنى الداني : ١٢٥، وأبي حيان : ارتشاف الضرب : ٤٩٣/٢، وابن هشام، مغني اللبيب : ٧١٨.

(٥) سورة الشمس: آية ١.

(٦) الكتاب : ١٥١/٣.

﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ ثم قال : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾[1]. وذهب الزمخشري إلى أنه يجوز أن يكون جواب القسم محذوفًا، ويكون : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾ استئناف كلام "[2].

ونص كلام الزمخشري في هذه المسألة قوله : "فإن قلت: فأين جواب القسم؟ قلت: هو محذوف تقديره: ليدمدمنّ الله عليهم، أي: على أهل مكة لتكذيبهم رسول الله- صلى الله عليه وسلم- كما دمدم على ثمود،لأنهم كذبوا صالحًا. وأما ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾ فكلام تابع لقوله : ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾[3] على سبيل الاستطراد، وليس من جواب القسم في شيء"[4].

إنَّ الناظر في كلام ابن أبي الربيع السابق، لا يجد اعتراضًا على ما قاله الزمخشري، أو موافقة له فيما ذهب إليه من رأي، يخالف فيه رأي سيبويه . وقد تبع أغلب العلماء رأي سيبويه[5]، ولم أجد أحدًا من النحاة أو المفسرين تبع الزمخشري سوى النسفي، ورأى أنَّ هذا الرأي أظهر من الرأي الآخر[6]. وذكر أبو حيان رأيًا يوافق الزمخشري في مبدأ الحذف، بيد أنَّه يخالفه في التقدير، فقال : " وقيل: الجواب محذوف تقديره لتُبعَثُنَّ "[7].

---

(١) سورة الشمس: آية ٩.

(٢) البسيط :٢/ ٩١٥.

(٣)سورة الشمس: آية ٨.

(٤) الكشاف : ٤/ ٧٥٩.

(٥) منهم : الزجاج، معاني القرآن :٥/ ٣٣١، وابن السراج، الأصول في النحو: ١/ ٢٧٩، و ابن جني، سر الصناعة: ٢/ ٧٠، العكبري، التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٢٩، وابن مالك، شرح الكافية :٢/ ٧٤١، و ابن هشام، مغني اللبيب : ٨٤٥، والسيوطي، همع الهوامع : ٢/ ٤٨٩.

(٦)مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣/ ٦٤٨.

(٧) البحر المحيط : ١٠/ ٤٨٩،وانظر : السمين الحلبي، الدر المصون : ١١/ ٢١ .

وقد علل المبرد سبب حذف اللام هنا، فرأى أنَّ طول الكلام بعد القسم أغنى عن اللام، فقال:"فأما قوله:﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ فإنما وقع القسم على قوله: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾، وحذفت اللام لطول القصة؛لأن الكلام إذا طال كان الحذف أجمل"[1].

وزاد البيضاوي الكلام في إيضاح علة الحذف، ومبيِّنًا البلاغة في ذلك ، فقال :" ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ أنماها بالعلم والعمل جواب القسم، وحذف اللام؛للطول، كأنه لما أراد به الحث على تكميل النفس، والمبالغة فيه، أقسم عليه بما يدلهم على العلم بوجود الصانع، ووجوب ذاته، وكمال صفاته، الذي هو أقصى درجات القوة النظرية، ويذكرهم عظائم آلائه؛ليحملهم على الاستغراق في شكر نعمائه، الذي هو منتهى كمالات القوة العملية" [2].

وبناءً على ما سبق نلاحظ أنَّ ابن أبي الربيع لم يصرح برأيه تجاه هذه المسألة، فكأنه يشير إلى جواز الرأيين ، ولعل ما ذهب إليه الزمخشري يعد انفرادًا لم يقل به أحد، إلّا أنّي أرى أن ما ذهب إليه سيبويه الصواب؛لأنَّ تقدير محذوف هنا لا داعي له، فالجواب موجود، والأدوات الدالة عليه ظاهرة، وهي (قد) و (اللام) وما حذفت اللام إلا لعلة، وحذفها جائز، ولهذا يقول ابن مالك : " ثم أشرت إلى اقترانه –يقصد جواب الشرط– عند الاستطالة بـ(قد) وحدها، كقوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ ولو جيء دون استطالة بفعل ماض مجرد، ﴿ قُتِلَ ﴾[3] أو مقرون بـ(قد) وحدها كـ ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ ﴾ لم يحسن" [4].

---

(١) المقتضب : ٢/ ٣٣٧. وأخذ بهذه العلة كل من ذهب مذهب سيبويه .

(٢) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ٥/ ٣١٥–٣١٦.

(٣) سورة البروج : آية ٤.

(٤) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٨٤١ .

وفي نص البيضاوي السابق إشارة واضحة إلى العلاقة الرابطة بين القسم وجوابه، بل وأقول : إنَّ الله ذكر قصة قوم ثمود كنتيجة لمن عرف السبيلين،سبيل تزكية النفس، وسبيل تدنيس النفس بالرذائل والعيوب، ونتيجة التزكية معلومة، وهي الفلاح، ثم ضرب الله مثلًا لمن دنس نفسه وبيَّن نتيجة هذا الأمر بذكر مصير قوم ثمود، والله أعلى و أعلم، ولذا يقول الطاهر بن عاشور : " وإن كانت جملة ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ جواب القسم، فجملة ﴿ كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِطَغۡوَىٰهَآ ﴾[1] في موقع الدليل لمضمون جملة ﴿ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴾[2] أي:خاب كخيبة ثمود "[3].

* * *

(١) سورة الشمس : آية ١١.

(٢) سورة الشمس: آية ١٠.

(٣) التحرير والتنوير : ٣٠/ ٣٧١ .

الخاتمة

وبعد هذا العرض لموقف ابن أبي الربيع القرشيّ من الزمخشري في كتاب البسيط ، فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

أولًا : ذكر ابن أبي الربيع في كتابه البسيط الزمخشري في مواضع محدودة، إذ اعترض عليه في ست مسائل، ووافقه في مسألة واحدة، و ذكر رأيه في مسألة دون أن يحدد موقفه منها .

ثانيًا :أصاب ابن أبي الربيع في اعتراضه على الزمخشري في : مسألة تقديم نائب الفاعل على رافعه، ومسألة حالات إعراب اسم الله تعالى بعد حذف حرف القسم، و مسألة الرابط في جملة الحال الاسمية، إلا أنه لم يصب في اعتراضه عليه في: مسألة وقوع المبتدأ جملة ، ومسألة قعد بمعنى صار، ومسألة مجيء الحال المؤكدة لمضمون جملة بعد الجملة الفعلية.

ثالثًا : مال ابن أبي الربيع لذكر آراء الزمخشري المشهورة عنه ولو أنه سبق إليها،وذلك في مسألة تقدم نائب الفاعل على رافعه، ومسألة قعد بمعنى صار، ومسألة حذف جواب القسم .

رابعًا : تابع الزمخشري الكوفيين في مسائل : قعد بمعنى صار، و حالات إعراب اسم الله تعالى المقسم به عند حذف حرف القسم، و الرابط في جملة الحال الاسمية .

خامسًا : يظهر من خلال هذا البحث أن ابن أبي الربيع رجح ما ظهر له من أقوال، وكان موافقًا للأغلبية في المسائل المذكورة.

* * *

المراجع :

١. الأزهري، خالد بن عبد الله ، التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق :عبد السلام هارون ، مراجعة محمد النَّجار، المؤسسة المصرية العامة، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.

٣. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية ، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٧٨م.

٤. الأشموني، علي بن محمد ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٥. الأفغاني، سعيد بن محمد أحمد ، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.

٦. الألوسي، محمود أبو الفضل، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

٧. امرؤ القيس، الديوان، عناية: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

٨. امرؤ القيس، الديوان بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق :أنور أبو سويلم، وعلي الشوابكة، مركز زايد للتراث و التاريخ، الإمارات العربية المتحدة، العين، ط١، ٢٠٠٠م.

٩. أميَّة بن أبي الصلت، الديوان، تحقيق : سجيع الجبلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

١٠. الأنباري، أبو البركات. أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

١١. الأنباري ، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م .

١٢. الأنباري ، أبو البركات ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء ، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.

١٣. ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن محمد ، شرح المقدّمة المحسبة، تحقيق : خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت. ١٩٧٦م.

١٤. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق : عبد الرزاق

المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٥. البيضاوي، ناصر الدين، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق:محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١٦. الجرجاني، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز، تعليق : محمود شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٧. الجرجاني، علي بن محمد ، التعريفات، تحقيق : إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان ، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٩٩٠م.

١٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

٢٠. الجَوجَري، شمس الدين محمد، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق : نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٤م.

٢١. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى بنّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد .

٢٢. الحريري، القاسم بن علي بن محمد ، شرح ملحة الإعراب، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل، إربد، ١٩٩١م.

٢٣. الحريري، القاسم بن علي بن محمد، ملحة الإعراب، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.

٢٤. حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٤.

٢٥. الحلبي، السمين، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق : أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.

٢٦. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت معجم الأدباء ، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب

الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٢٧. حميدة، مصطفى، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، مصر، ط١، ١٩٩٧م.

٢٨. أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٢٩. أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق : صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٣٠. الخازن، علاء الدين علي بن محمد، لباب التأويل في معاني التنزيل، تحقيق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٣١. الخفاجي، شهاب الدين، حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، دار صادر، بيروت.

٣٢. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق: إحسان عباس، دارصادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٣٣. درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سورية، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط٤، ١٤١٥هـ.

٣٤. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله، سير أعلام النبلاء، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.

٣٥. ذو الرمة ، الديوان، تقديم: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٣٦. ابن أبي الربيع، عبيد الله القرشي ، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق : عيّاد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

٣٧. الزَّبيدي، محب الدين ، تاج العروس، تحقيق علي شيري، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٤م.

٣٨. الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ، معاني القرآن وإعرابه، ، تحقيق : عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٣٩. الزجاجي، أبو القاسم ، الأمالي، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.

٤٠. الزجّاجي، أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.

٤١. الزركلي، خير الدين ، الأعلام، دار العلم للملايين، دمشق، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٤٢. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود ، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١، ١٩٩٨م.

٤٣. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٤٤. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود ، الكشاف، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٤٥. ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الرسالة، بيروت .

٤٦. ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٤٧. أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٨. السهيلي، أبو القاسم، نتائج الفكر في النحو، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٤٩. ابن سيده، أبو الحسن، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٥٠. سيبويه، الكتاب، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٨م.

٥١. السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان.

٥٢. السيوطي ، جلال الدين، معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٥٣. السيوطي، جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق : عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب ، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

٥٤. الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد ، التوطئة، تحقيق : يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة ، ١٩٧٣م.

٥٥. الصبان، علي بن محمد ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٣م.

٥٦. ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمد معوض، ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٥٧. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

٥٨. ابن عصفور، علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٩٨٢م.

٥٩. ابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب ، تحقيق:أحمد عبد الستار الجواري و عبد الله الجبوري، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٧١م.

٦٠. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ .

٦١. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٩٧٩م.

٦٢. ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٩٨٤م.

٦٣. العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق : علي محمد البجاوى، إحياء الكتب العربية، بيروت .

٦٤. العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق : محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي ،

بيروت، ط١، ١٩٩٢م .

٦٥. عيد، محمد، النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة ، ١٩٩٥م .

٦٦. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨١م.

٦٧. الفاكهي، عبد الله بن أحمد، شرح الحدود في النحو، تحقيق : المتولي رمضان الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م .

٦٨. الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق : بدر الدين قهوجي، و بشير حويجاني، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٤م .

٦٩. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق : أحمد نجاتي ومحمّد النجار و عبد الفتاح الشلبي ، الدار المصرية، القاهرة، ط١.

٧٠. ابن فلاح، منصور اليمني، شرح الكافية في النحو (رسالة دكتوراه)، تحقيق : نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف ، ١٤٢١هـ .

٧١. الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٠م.

٧٢. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخزرجي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق :هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض ، ٢٠٠٣ م.

٧٣. القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٧٤. الكتاني، محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

٧٥. الكيكلدي، صلاح الدين أبو سعيد، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق:حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٠م.

٧٦. المالقي، أحمد بن عبد النور . ٢٠٠٢م . رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق : أحمد

الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط٣.

٧٧. ابن مالك، جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق : محمّد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، د. ط، ١٩٦٧م .

٧٨. ابن مالك، جمال الدين، شرح التسهيل، تحقيق : عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، مكتبة هجر، ط١، ١٩٩٠م.

٧٩. ابن مالك، جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة، إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.

٨٠. المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب، بيروت، د. ط ، ١٩٦٣م

٨١. المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: محمد نديم فاضل، وفخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م .

٨٢. المرادي، ، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٨م.

٨٣. ابن معطي، زين الدين أبو الحسن، الفصول الخمسون ، تحقيق: محمود محمّد الطناحي، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٧٧م.

٨٤. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: عبد الله الكبير ومحمد أحمد وهاشم الشاذلي ، ط١، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٨١م.

٨٥. ابن الناظم، أبو عبد الله بن جمال الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٨٦. النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٨٧. النيسابوري، محمود بن أبى الحسن أبو القاسم ، إيجاز البيان عن معاني القرآن، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٨٨. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلميه، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٨٩. ابن هشام ، عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٩٠. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تحقيق: هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد ، ١٩٧٧م.

٩١. ابن هشام ، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب، تحقيق :مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر ، بيروت ، ط٦، ١٩٨٥م.

٩٢. ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصَّل ، عالم الكتب، بيروت .

* * *

82- Ibn Matie, Zain Al-Deen Abo Al-Hassan. *Al-Fisool Al-Khamson*. Ed. Mahmood Mahammed Al-Tanahi wa Esaa Al-Babi Al-Halibi. Cairo: 1977 AD.

83- Ibn Manthoor, Muhammed Ibn Makram. *Lesan Al-Arab*. Ed. Abdullah Al-Kabeer wa Muhammed Ahmed wa Hashem Al-Shathly. Vol. 1. Cairo: Dar Al-Marif, 1981 AD.

84- Ibn Al-Nathem, Abo Abdullah Ibn Jamal AL-Deen Ibn Malek. *Sharh Ibn Al-Nathim ala Alifiyat Ibn Malek*. Ed. Muhammed Basel Ayoon Al-Sood. Vol. 1 Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 2000 AD.

85- Al-Nisfi, Abdullah Ibn Ahmed. *Madarik Al-Tanzeel wa Hagaig Al-Taweel*. Ed. Yusif Ali Badiywi. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kalim Al-Tayib, 1998 AD.

86- Al-Nesaboori, Mahmood Ibn Abi Al-Hassan. *Ejaz Al-Bayan aan Manyi Al-Quran*. Ed. Hanif Ibn Hassan Al-Qassimy. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami, 1415 AH.

87- Al-Nesaboori, Al-Hassan Ibn Muhammed. *Gharaib Al-Quran wa Raghab Al-Furgan*. Ed. Al-Sheik Zakariya Amiyrat. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 1416 AH.

88- Ibn Hisham, Abdullah Ibn Yusif. *Awthah Al-Masalik ela Alifiyat Ibn Malek.* Ed. Muhammed Muhyi Al-Deen AbdulHamed. Vol. 1. Beirut: Al-Maktiba Al-Asriya, 1998 AD.

89- Ibn Hisham, Abdullah Ibn Yusif. *Sharh Al-Lamha Al-Badriyah fe Elm AL-Arabiya.* Ed. Hadi Nahir. Baghdad: Matbat Al-Jamaa, 1977 AD.

90- Ibn Hisham, Abdullah Ibn Yusif. *Maghni AL-Labeeb.* Ed. Mazen Al-Mubarak wa Muhammed Ali HamadAllah. Vol. 6. Beirut: Dar Al-Fikir, 1985 AD.

91- Ibn Yaish, Muwafig Allah. *Sharh Al-Mufasil*. Beirut: Alam Al-Ketaab, n.d.

* * *

70- Al-Fayrozabadi, Muhammed Ibn Yaqoob. *Al-Balghah fe Taragim Aaimit Al-Nahoo wa Al-Lugha*. Vol. 1. Damascus: Dar Saed Al-Deen, 2000 AD.

71- Al-Gurtabi, Muhammed Ibn Ahmed. *Al-Jami le Ahkam Al-Quran*. Ed. Hesham Sameer Al-Bukari. Riyadh: Dar Alam Al-Kutib, 2003 AD.

72- Al-Gesi, Makki Ibn Abi Talib. *Mishakil Erab Al-Quran*. Ed. Hatim Saleh Al-Thamin. Vol. 2. Beirut: Muassast Al-Resalah, 1405 AH.

73- Al-Katani, Muhammed Abdulhay Ibn AbdulKabeer. *Fahris Al-Faharis wa Al-Athbat wa Mujam Al-Maajim wa AL-Mushyakat wa Al-Musalsalat*. Ed. Ehsan Abas. Vol. 2. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami, 1982 AD.

74- Al-Kekldi, Abo Saeed. *Al-Fasool Al-Mufeedah fe Alwaw Al-Mazedah*. Ed. Hassan Musa Al-Shair. Vol. 1. Amman: Dar Al-Basheer, 1990 AD.

75- Al-Malgi, Ahmed Ibn AbdulNoor. *Rasif Al-Mabani fe Sharh Huroof Al-Manyi.* Ed. Ahmed Al-Kharat. Vol. 3. Damascus: Dar Al-Qalam, 2002 AD.

76- Ibn Malek, Jamal Al-Deen. *Tasiheel Al-Fawaid wa Takmeel Al-Magasid.* Ed. Muhammed Kamil Barakat. Egypt: Dar Al-Ketab Al-Arabi, 1967 AD.

77- Ibn Malek, Jamal Al-Deen. *Sharh Al-Tasiheel*. Ed. AbdulRahman Al-Sayid wa Muhammed Badawi. Vol. 1. Maktabit Hajir, 1990 AD.

78- Ibn Malek, Jamal Al-Deen. *Sharh Al-Kifaya Al-Shafiyah*. Ed. AbdulMuniam Hirydi. Vol. 1. Makkah: Ehya Al-Turath Al-Islami, 1982 AD.

79- Al-Mubarid, Muhammed Ibn Yazid. *Al-Mughtathib*. Ed. Muhammed AbdulKalig Athimah. Beirut: Alam Al-Kutib, 1963 AD.

80- Al-Muradi, Hassan Ibn Qassem. *Al-Juna Al-Dani fe Huroof Al-Manyi.* Ed. Muhammed Nadeem Fathel wa Faker Al-Deen Gabawa. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 1992 AD.

81- Al-Muradi, Hassan Ibn Qassem. *Tawtheeh Al-Magasid wa Al-Masalk b' Sharh Alifiyat Ibn Malek*. Ed. AbdulRahman Ali Suliaman. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Fikir Al-Arabi, 2008 AD.

58- Ibn Asfoor, Ali Ibn Muimen. *Al-Mugrab*. Ed. Ahmed AbdulAlsatir Al-Jawari wa Abdullah Al-Jaburi. Vol. 1. Makkah: Maktabit Al-Fasiliyah, 1971 AH.

59- Ibn Atiyah, AbdulHaq Ibn Abi Baker. *AL-Muharar Al-Wajez fe tafseer Al-Ketaab* Al-Aziz. Ed. AbdulSalam abdulshafi Muhammed. Vol. 1 Beirut: Dar AL-Kutib Al-Elmiya, 1422 AH.

60- Ibn Aqeel, Abdullah. *Sharh Ibn Aqeel ala Alifiyat Ibn Malek*. ED. Muhammed Muhyee Al-Deen AbdulHameed. Beirut: Dar Al-Fikir, 1979 AD.

61- Ibn Aqeel, Abdullah. *Al-Musaed ala Tasiheel Al-Fawaeed*. Ed. Muhammed Kamel Barakat. Um Al-Qura University: Markaz Al-Bahth Al-Elmi wa Ehya Al-Turath Al-Islami, 1984 AD.

62- Al-Akbari, Abo Al-Baghi. *Al-Tibyan fe Erab Al-Quran*. Ed. Ali Muhammed Al-Bajawi. Beirut: Ehya Al-Kutib Al-Arabiya, n.d.

63- Al-Akbari, Abo Al-Baghi. *Masail Khilafiya fe Al-Nahoo*. Ed. Muhammed Khayir Al-Hilwani. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Sharg Al-Arabi, 1992 AD.

64- Eid, Muhammed. *AL-Nahoo Al-Musafa*. Cairo: Maktabit Al-Shabab, 1995 AD.

65- Al-Ghalayini, Mustafa. *Jami Al-Daroos Al-Arabiya*. Beirut: Manshorat Al-Maktiba Al-Asriyah, 1981 AD.

66- Al-Fakihi, Abdullah Ibn Ahmed. *Sharh Al-Hidood fe Al-Nahoo*. Ed. Al-Mutwali Ramadan Al-Demiyre. Vol. 1. Cairo: Maktibit wahbah, 1993 AD.

67- Al-Farisy, Abo Ali. *Al-Huja le Al-Gura Al-Saba*. Ed. Bader Al-Deen Gahwajy wa Basheer Huwyjani. Damascus: Dar Al-Mamoon le AL-Turath, 1984 AD.

68- Al-Fura, Yahya Ibn Ziyad. *Manyi Al-Quran*. Ed. Ahmed Najati wa Muhammed Al-Najat wa AbdulFatah Al-Shilby. Vol. 1. Cairo: Al-Dar Al-Masriyah, n.d.

69- Al-Yamani, Mansoor. *Sharh Al-Kifayah fe Al-Nahoo* (PHD Degree). Ed. Nasaar Ibn Muhammed Ibn Husain Hameed Al-Deen. Um Al-Qura Unversity, College of Arabic Language, Department Of Al-Nahoo wa Al-Sarf, 1421 AH.

44- Ibn Zanjalh, AbdulRahman Ibn Muhammed. *Hujat Al-Geraat*. Ed. Saeed Al-Afgani. Beirut: Dar Al-Resalah, n.d.

45- Ibn AL-Seraj, Abo Baker. *Al-Usool fe Al-Nahoo*. Ed. AbdulAlHusain Al-Fatily. Vol. 3. Beirut: Muasassat Al-Resalah, 1988 AD.

46- Abo AL-Saoud, Muhammed Ibn Muhammed. *Ershad Al-Agil Al-Saleem ela Mazaya Al-Ketaab Al-Kareem*. Beirut: Dar Ehya Al-Turath AL-Arabi, n.d.

47- Al-Sahily, Abo Al-Qasem. *Nataej Al-Fikir fe Al-Nahoo*. Ed. Adil Ahmed AbdulAlmuwjood wa Ali Muhammed Muawth. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 1992 AD.

48- Ibn Saeidah, Abo Al-Hassan. *Al-Muhkam wa Al-Muheed Al-Athim.* Ed. AbdulHameed Hindawi. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 2000 AD.

49- Al-Harthi, Amro Ibn Othman. *Al-Ketaab*. Ed. AbdulSalam Haroon. Vol. 3. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 1988 AD.

50- Al-Seyooti, Jalal Al-Deen. *Baghyat Al-Weat fe Tabaggat Al-Laghaween wa Al-Nuhat.* Ed. Muhammed Abo Al-Fathel Ibrahim. Lubnan: Al-MAktibah Al-Asriyah, n.d.

51- Al-Seyooti, Jalal Al-Deen. Muatarik Al-Aghran fe Ejaz Al-Quran. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 1988 AD.

52- Al-Seyooti, Jalal Al-Deen. *Hama Al-Hawami fe Sharh Jami Al-Jawami*. Ed. Abdulal Salem Makrim. Vol. 1. Cairo: Alam Al-Kutib, 2001 AD.

53- Al-Shilobeeni, Omar Ibn Muhammed. *Al-Tuwtia*. Ed. Yusif Ahmed Al-Mutawa. Cairo: Dar Al-Turath Al-Arabi, 1973 AD.

54- Al-Saban, Ali Ibn Muhammed. *Hashiyat Al-Saban ala Sharh Al-Ashmoni*. Beirut: Dar Al-Fikir, 2003 AD.

55- Ibn Adil, Omar Ibn Ali. *Al-Labab fe Uloom Al-Ketaab*. Ed. Adil Ahmed AbdulAlMawjood wa Ali Muhmmed Muwath. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 1998 AD.

56- Ibn Ashoor, Muhammed Al-Taheer Ibn Muhammed. *Al-Tahreer wa Al-Tanweer.* Tunis: Al-Dar Al-Tunisiya le Al-Nasher, 1984 AD.

57- Ibn Asfoor, Ali Ibn Muimen. *Sharh Jumal Al-Zujajy*. Ed. Sahib Abo Janah. Iraq: Wezarat Al-Awqaf wa Al-Sheoon Al-Deniyah, 1982 AD.

30- Al-Kazin, Ali Ibn Muhammed. *Labab Al-Taweel Fe Maniy Al-Tanzeel*. Ed. Muhammed Ali Shahen. Vol. 1. Bierut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 1415 AH.

31- Ibn Khalkan, Ahmed Ibn Muhammed. *Wafayat Al-Ayan wa Anba Abna Al-Zaman*. Ed. Ehsan Abas. Vol. 1. Beirut: Dar Sadir, 1994 AD.

32- Derweesh, Muhyi Al-Deen Ibn Mustafa. *Erab Al-Quran wa Bayanh*. Vol. 4. Hamas: Dar Al-Ershad le Al-Shaoon Al-Jamiya, Damascus/Beirut: Dar Al-Yamama, and Damascus/Beirut: Dar Ibn Khather, 1415 AH.

33- Al-Thahiby, Muhammed Ibn Ahmed. *Seear Alam Al-Nubala*. Ed. Group of editors supervised by Al-Sheik Shuab Al-Aranoot. Vol. 3. Beirut: Muassasit Al-Resalah, 1985 AD.

34- Al-Tamimi, Ghaylan Ibn Agabah. *Al-Dewan*. Ed. Ahmed Hassan Basaj. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 1995 AD.

35- Ibn Abi Al-Rabei, Obaid Allah Al-Qurashi*, Al-Baseet fe Sharh Jumal Al-Zujajy*. Ed. Ayiad Al-Thubaiti. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islami, 1986 AD.

36- Al-Zubaidi, Muhib Al-Deen. *Taj Al-Aroos*. Ed. Ali Sheeri. Beirut: Dar Al-Fikir le AL-Tebaa wa AL-Nasher, 1994 AD.

37- Al-Zujaj, Ibrahim Ibn Al-Siri. *Manayi Al-Quran wa Erabah*. Ed. AbdulJalil Abduh Al-Shilbi. Vol. 1. Beirut: Alam Al-Ketab, 1998 AD.

38- Al-Zujajy, Abo AL-Qasem. *Al-Amali*. Ed. AbdulSalem Haroon. Vol. 2. Beirut: Dar Al-Jeel, 1978 AD.

39- Al-Zujajy, Abo Al-Qasem. *Al-Ethah fe Ailal Al-Nahoo*. Ed. Mazen Al-Mubarak. Vol. 3. Beirut: Dar Al-Nafais, 1979 AD.

40- Al-Zirkili, Kayer Al-Deen. Al-Elam. Vol. 15. Damascus: Dar Al-Elim le Al-Malayeen, 2002 AD.

41- Al-Zamakshari, Mahmood Ibn Omar. *Asas Al-Balagha*. Ed. Muhammed Basel Ayoon Al-Sood. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 1998 AD.

42- Al-Zamakshari, Mahmood Ibn Omar. *Al-Mufasal fe Senat Al-Erab*. Ed. Ali bo Milham. Vol. 1. Beirut: Maktibat Al-Hilal, 1993 AD.

43- Al-Zamakshari, Mahmood Ibn Omar. *Al-Kashaf*. Ed. AbdulRazag Al-Mahdi. Beirut: Dar Ehya Al-Turath Al-Arabi, n.d.

15- Al-Baythawi, Al-Husain Ibn Masood. *Anwar Al-Tanzeel Wa Asrar Al-Taweel*. Ed. Muhammed AbdulRahman Al-Maralshi. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Turath Al-Arabi, 1418 AH.

16- Al-Jarjani, AbdulGaher. *Dalail Al-Ejaz*. Cairo: Al-Hayaa Al-Masriya Al-Ama Le Al-Ketab, 2000 AD.

17- Al-Jarjani, Ali Ibn Muhammed. *Al-Tarifat.* Ed. Ibrahim Al-Ebyari. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Ketab Al-Arabi, 1405 AH.

18- Ibn Jini, Othman. *Sir Senat Al-Erab*. Ed. Hassan Hindawi. Vol. 1. Damascus: Dar Al-Galam, 1985 AD.

19- Al-Jujari, Muhammed. *Sharh Shithoor Al-Thahib Fe Marifat Kalam Al-Arab.* Ed. Nawaf Ibn Jaza Al-Harthi. Vol. 1. Medina: Deanship of Scientific Research at Islamic University, 2004.

20- Ibn Al-hajib, Othman Ibn Omar. *Al-Ethah Fe Sharh Al-Mufasal*. Ed. Musa Banay Al-Alili. Bagdad: Matbat Al-Ani, n.d.

21- Al-Hariri, AL-Qasim Ibn Ali. *Sharh Maliht Al-Erab*. Ed. Fayez Faris. Irbid: Dar Al-Amal, 1991 AD.

22- Al-Hariri, AL-Qasim Ibn Ali. *Maliht Al-Erab*. Vol. 1. Cairo: Dar Al-Salam, 2005 AD.

23- Hassan, Abas. *Al-Naho Al-Wafee.* Vol. 4. Cairo: Dar Al-Maraf, nd.

24- Al-Haliby, Al-Samien. *Al-Dar Al-Masoon Fe Eloom Al-Ketab Al-Maknoon*. Ed. Ahmed Al-Karat. Vol. 1. Damascus: Dar Al-Qalam, 1986 AD.

25- Al-Hamawi, Yagoot. *Majam Al-Odaba.* Ed. Ihsan Abas. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Gharb Al-Islamy, 1993 AD.

26- Hamida, Mustafa. *Netham Wa Al-Rabt Fe Tarkeeb Al-Jumlah Al-Arabiya*. Ed. Vol. 1. 1997 AD.

27- Abo Hayan, Muhammed Ibn Yusif. *Ertishaf Al-Tharb Mn Lesan Al-Arab*. Ed. Rajab Othman Muhammed. Vol. 1. Cairo: Maktabit Al-Kanji, 1998 AD.

28- Abo Hayan, Muhammed Ibn Yusif. *Al-Bahir Al-Muhet*. Ed. Sidgiy Muhammed Jameel. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Fikir, 1420 AH.

29- Al-Kufaji, Ahmed Ibn Muhammed. *Hashiyat Al-Shuhab Ala Tafseer Al-Baythawi*. Bierut: Dar Sader, n.d.

List of References:

1- Al-Azhari, Khaled Ibn Abdullah. *Al-Tasreeh Bemathmoon Al-Tawtheh*. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 2000 AD.

2- Al-Azhari, Muhammed Ibn Ahmed. *Tahtheeb Al-Lugha*. Ed. Abdul-Salam Haroon and Muhammed AL-Najar. Cairo: Al-Dar Al-Masreyah Le Al-Taleef Wa Al-Nashir, 1964 AD.

3- Al-Estrabathi, Muhammed Ibn Al-Hassan. *Sharh Al-Kifaya.* Ed. Yusif Hassan Omar. Vol. 1. Benghazi: Qar Yunis University, 1978 AD.

4- Al-Eshmoni, Ali Ibn Muhammed. S*harh Al-Eshmoni Ala Alafyat Ibn Malek*. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Kutib Al-Elmiya, 1998 AD.

5- Al-Afgani, Saeed Ibn Muhammed. *Al-Moojiz Fe Gawaid Al-Lugha Al-Arabiya*. Beirut: Dar Al-Fikir, 2003 AD.

6- Al-Aloosi, Mahmood Abo Al-Fathil. *Rooh Al-Manei Fe Tafseer Al-Quran Al-Atheem Wa Al-Saba Al-Mathani*. Beirut: Dar Ehya Al-Turath Al-Arabi, nd.

7- Al-Kindi, Emrio Al-Gayis. *Al-Dewan*. Ed. AbdulRahman Al-Mastawi. Vol. 1. Beirut: Dar Al-Marifa, 2004 AD.

8- Al-Kindi, Emrio Al-Gayis. *Al-Dewan Besharh Abi Saeed Al-Sikari*. Ed. Anwar Abo Sewelam and Ali Al-Shiwabikah. Vol. 1. Al-Ain: Markaz Zaid Le Al-Turath Wa Al-Tarik, 2000 AD.

9- Al-Thagafi, Omaya Ibn Ab Al-Salat. *Al-Dewan*. Ed. Sajea Al-Jabily. Vol. 1. Beirut: Dar Sader, 1998 AD.

10- Al-Anbiri, Abo Al-Barakat. *Asrar Al-Arabiya*. Ed. Faqar Saleh Gidara Vol. 1. Beirut: Dar Al-Jeel, 1995 AD.

11- Al-Anbiri, Abo Al-Barakat. *Al-Ensaf Fe Masail Al-Kelaf*. Ed. Muhammed Muhyi Al-Deen AbdulHameed. Beruit: Al-Maktiba Al-Asriya, 1987 AD.

12- Al-Anbiri, Abo Al-Barakat. *Nuzhat Al-Alba Fe Tabagat Al-Idaba*. Ed. Ibrahim Al-Samarai. Vol. 3. Zarqa: Maktabit Al-Manar, 1985 AD.

13- Ibn Babishath, Tahir Ibn Muhammed. *Sharh Al-Mugadima Al-Muhasiba*. Ed. Khaled AbdulKarem. Kuwait: Al-Matba Al-Asriya, 1976 AD.

14- Al-Baghawi, Al-Husain Ibn Masood. *Malem Al-Tanzeel Fe Tafseer Al-Quran*. Ed. AbdulAlrazag Al-Mahdi. Vol. 1. Beirut: Dar Ehya Al-Turath Al-Arabi, 1420 AH.

IbnAbi A Rabi' Al Qurashi's Attitude on A Zamakhshari Through a Albaset book

Dr. Riyadh RizqAllah Mansoor Abu Hola
Assistant professor of Arabic Syntax – Taybah University – Kingdom of Saudi Arabia College of Literature and human sciences – department of Arabic language

Abstract:

This research paper is titled (IbnAbiA Rabi' Al Qurashi's attitude on A Zamakhshari), its importance generally stems from joining between two recognized figures in Arabic Language, and specifically in Arabic grammar. I purposive to gather these various attitudes, then I transfigured them, and then I explicated the scholars' point of views about these attitudes .Finally, I preponderated what I thought was right from my point of view. The research straightened in an introduction, an overture, and two main chapters; the first chapter was covering the protestations, and the second chapter was covering the consents between scholars. The first chapter included a group of problems which were: introducing the subject of the passive before its verb, the incidence of the subject as a sentence, and the use of the verb (Qa'ad) to have the same meaning of the verb (Sar), the link of the nominal adverb sentence, the cases of analysis the Name of Allah sworn by when omitting the swear letter, and the occurrence of the certain adverb for a content of a sentence coming after the verbal sentence. The second chapter included two problems: the Definition of the Dual limit, omitting the answer of the swear sentence, then a conclusion, followed with followed with references list. Shows through this research that ibn abi arabi' guessed what appeared to him from the words, and had to agree with the majority of the matters mentioned